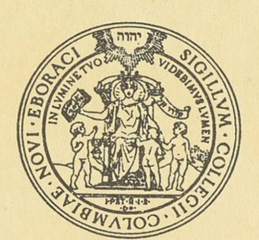
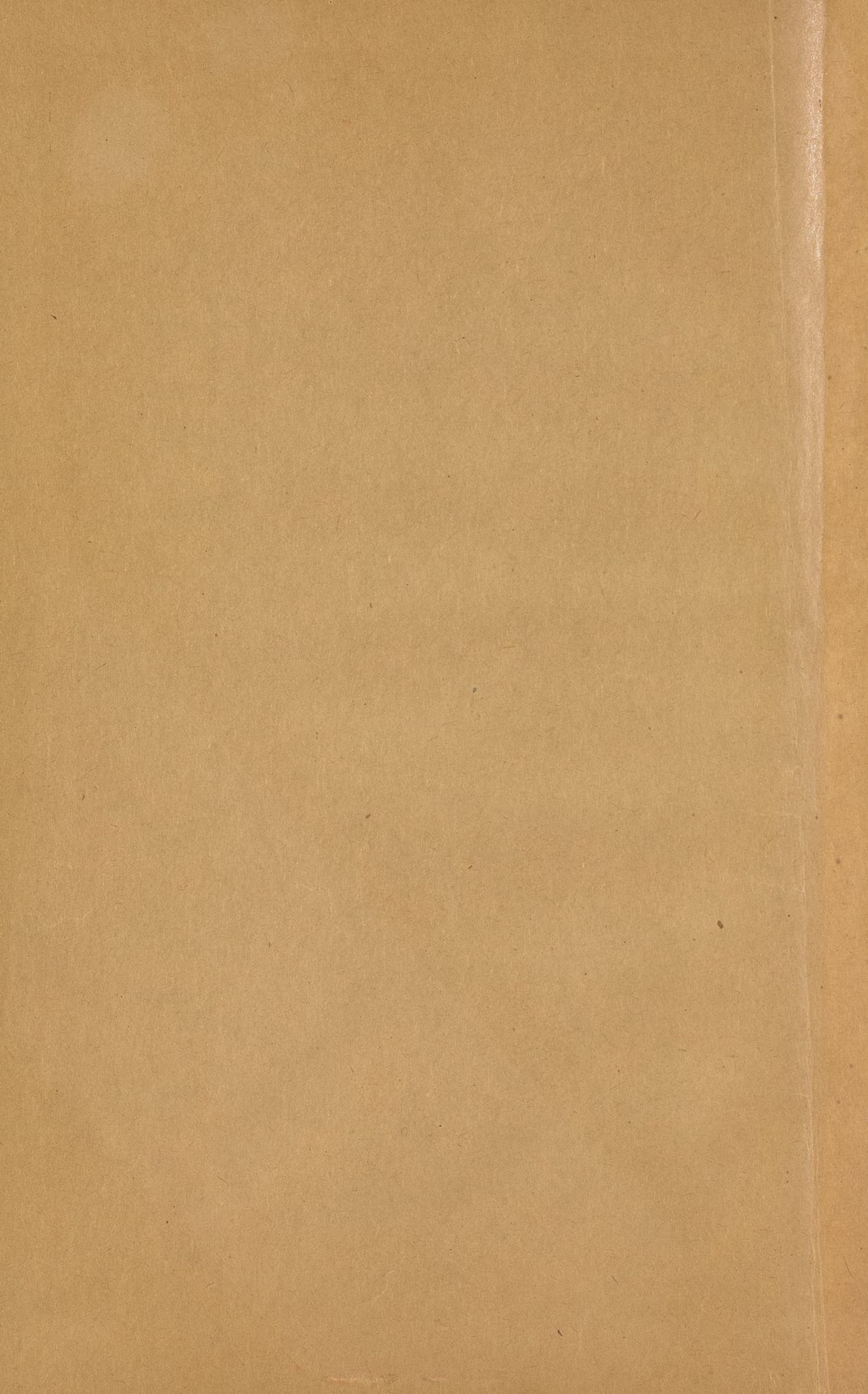
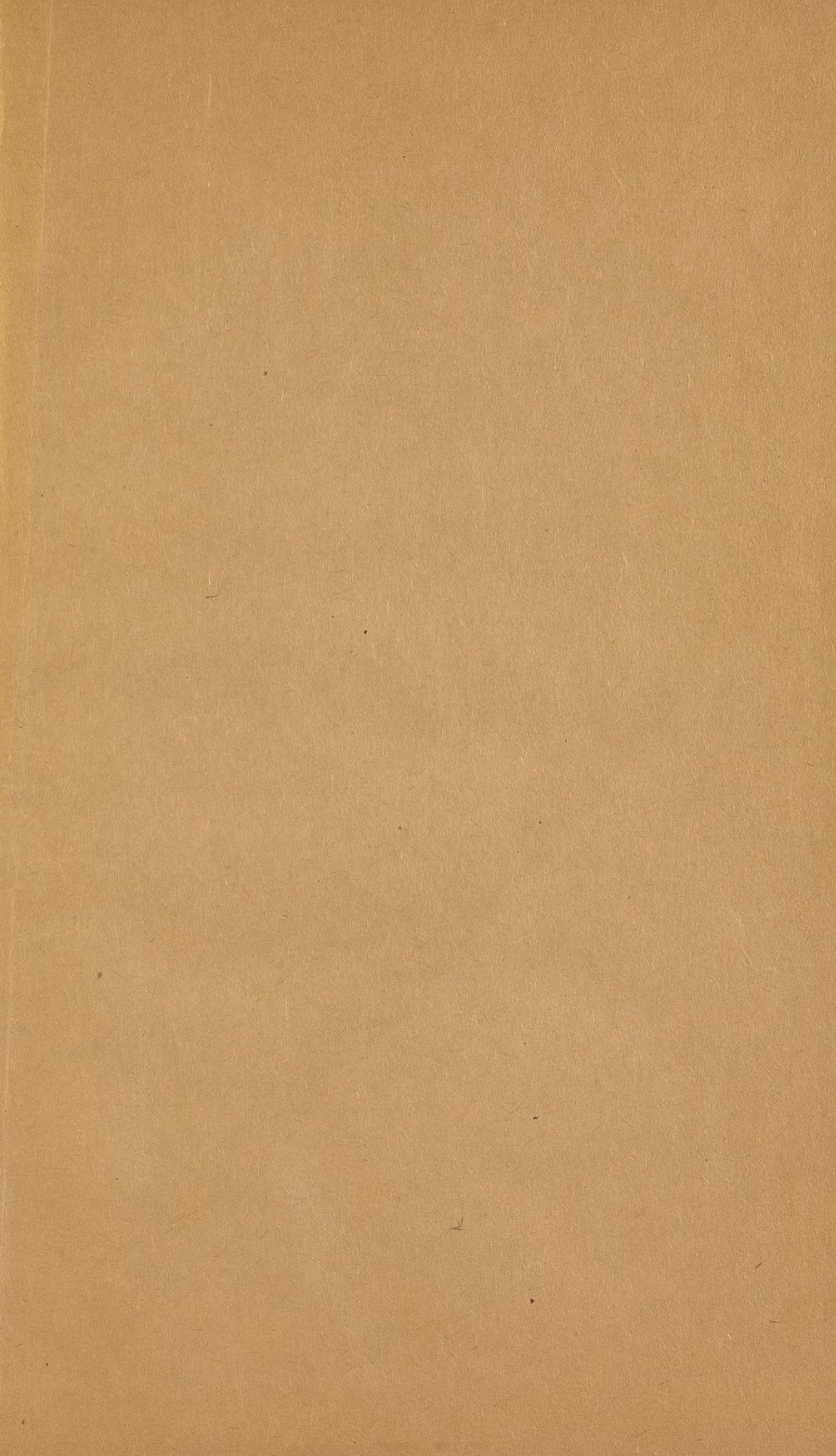
المقريزي

كتاب
اغاثة الامة


יהוה
SIGILLVM · COLLEGII · COLVMBIAE · NOVI · EBORACI
IN LVMINE TVO VIDEBIMVS LVMEN





لجنة التأليف والترجمة والنشر



كتاب

# إغاثة الأمّة بكشف الغمّة

لتقى الدين أحمد بن على المقريزى

---

قام على نشره


محمد مصطفى زيادة
أستاذ مساعد
بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

جمال الدين محمد الشيال
مدرس التاريخ
بمدرسة العريش الابتدائية الأميرية


---





القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٥٩ هـ — ١٩٤٠ م



# تصـــــدير

المقريزى عميدٌ لا يدانيه أحد من المؤرخين فى مصر منذ العصور الوسطى حتى الآن ، وكتبه التى خلّفها لاشك عيون بين الكتب التى أخرجت للناس فى التاريخ المصرى ، وهذه الكتب التى صرف المقريزى معظم حياته فى تأليفها ، وعزف عن وظائف الدولة من أجلها ، إما موسوعات ضافية كالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، والسلوك لمعرفة دول الملوك ، أو رسائل صغيرة فى موضوعات معينة ، مثل كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم ، وشذور العقود فى ذكر النقود ، وغيرها من النوعين كثير قيّم ؛ وكتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، الذى تخرجه لجنة التأليف والترجمة والنشر فى هذه الطبعة من النوع الثانى ، وهو من كتب المقريزى التى لم تنشر قبل الآن ، والتى لا يكاد يعرف عنها أحد شيئاً ، إلا المستشرقون وقليل من القوّامين على التاريخ المصرى[1] .

ويمتاز هذا الكتاب بطرافة موضوعه ، كما يدلّ على تفوّق مؤلفه ، إذ يتناول تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى سنة ٨٠٨ هـ ، وهى السنة التى ألّف فيها[2] . والمقريزى فى هذا الكتيب — فيما نعلم — هو المؤرخ المصرى الوحيد الذى تعرّض بالبحث لتلك الناحية الاقتصادية الاجتماعية

---

(١) استمدّ المستشرق الفرنسى (Sauvaire) كثيرا من هذا الكتاب فى مؤلفه : (Materiaux pour servir à l'histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes) ، واختصره على مبارك باشا فى الخطط التوفيقية ( ج ٧ ، ص ١٦ — ٢١ ) ، كما نقل منه شهاب الدين أحمد الحجازى كثيراً فى مؤلفه كتاب نيل الرائد فى النيل الزائد . انظر كشاف المخطوطات العربية بالمتحف البريطانى بلندن (B. M. Add. 23333) .

(٢) انظر ص ٤١ ، ٤٣ ، ٨٦ .

من تاريخ مصر ، فهو فى تدوينه لأخبار المجاعات يحاول أن يتقصّى أسبابها ، ويقترح العلاج الاقتصادى الصحيح لدرئها ودوائها ، كما أنه يتناول طبقات المجتمع المصرى فى عهده بالتقسيم والتصنيف ، ويصف كل طبقة من طبقاته فى شىء من التفصيل .

والواقع أن المقريزى قد شابه بهذا الكتيب أستاذه ابن خلدون فى "المقدمة" ، فكلاهما كَتَبَ فى صميم النواحى الاقتصادية الاجتماعية ، ماعدا أن كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" قاصر على مصر الإسلامية ، و"المقدمة" شاملة للعالم الإسلامى بوجه عام ؛ بل إن أوجه الشبه بين الكتابين — والقياس مع الفارق فى الحجم — تتعدى هذا إلى طريقة العرض فى كل منهما ، فكلا المؤرخين يبدأ كل فصل من فصول كتابه بمخاطبة القارئ والدعاء له ، ثم يعرض لحقائق موضوع الفصل فى أسلوب علمى موجز ، تغلب عليه الصبغة الفلسفية ، وتتخلله الاستشهادات التاريخية ، ثم يختم الفصل بآية أو آيتين من القرآن ، أو ببيت من الشعر يناسب المقام .

ويشير المقريزى فى عباراته الافتتاحية إلى سبب تأليفه لهذا الكتاب ، وهو أن مجاعة متقطعة حدثت فى زمنه من سنة ٧٩٦ إلى ٨٠٨ هـ[١] ، فرأى أن يبيّن أنّ "ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد ، لا أنه كما مرّ من الغلوات ، وانقضى من السنوات المهلكات"[٢] . ولقد ساعدته تجاريبه الخاصة ، التى اكتسبها أثناء توليته وظيفة الحسبة بالقاهرة (٨٠١ — ٨٠٢ هـ) ، على معالجة موضوعات الكتاب فى دقة العالم بخبايا الحياة الاقتصادية ، وربما كانت وفاة ابنته الوحيدة (سنة ٨٠٦ هـ) فى الطاعون الذى

---

(١) انظر ص ٣ — ٤ ، ٤١ — ٤٣ .

(٢) انظر ص ٤ .

أعقب إحدى فترات تلك المجاعة الطويلة من أسباب اهتمامه أيضاً .

هـذا وقد ذكر المقريزى فى حَرْدِ المتن (Colophon) أنه قد تيسَّر له "ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان[1] وثمانمائة"، ولم يذكر صراحة أنه كتبها كتابة تلك الليلة ؛ فالراجح أن ذلك التاريخ منصبٌّ على الترتيب والتهذيب ، وأن الـكتابة نفسها قد استغرقت منه فترة سابقة . ومهما يكن ، فالواضح من هذه العبارة أن المقريزى كان موفور النشاط ، متحمساً لإنجاز ما بيده ، حتى ينصرف لغيره من أنواع الإنتاج العلمى .

ولـكتاب "إغاثة الأمة" وأشباهه من الرسائل الصغرى ، للمقريزى وغيره من كبار المؤرخين وصغارهم فى مصر الإسلامية ، أهمية خاصة تقصر عنها الـكتب الـكبرى لأولئك المؤرخين ، فبينما تموج مؤلفاتهم الضخمة بأخبار الخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء ، وتؤود بحوادث العزل والولاية ، وتَنْتَغِش بالتراجم والوفيات والحروب والتجاريد ، حتى تـكاد شخصية المؤلف لا توجد أو ترى إلا بمنظار ، إذا بهذه الـكتب الصغيرة تلقى كثيراً من الضوء على شىء من هُوِية مؤلفيها ، وتوضح الطريق لفهم الحالة الفـكرية بينهم فى مختلف العصور والعهود . ذلك لأن الـكاتب يعرض فى أمثال تلك الـكتب لمسألة معينة ، فيتحلل من قيود تسجيل الحوادث ، ويجرؤ أحياناً على الإدلاء بآرائه فى نظم الحـكم وقواعده ، بل يحاول أن يعلّل بعض الظواهر تعليلا عقليا ، ويناقش بعض العيوب نقاشاً حرا .

ومما يزيد فى أهمية هذا الـكتاب أيضاً أن أحد فصوله أصلٌ لرسالة أخرى من رسالات المقريزى الصـغيرة ، وهى "شذور العقود فى ذكر النقود" ، فقد

---

(١) انظر ص ٨٦ .

كتبها لتكون فصلا من فصول كتاب "إغاثة الأمة" ، ثم جعلها بعد ذلك كتاباً مستقلا بعنوان خاص[١] .

وسيلاحظ القارئ فى ثنايا المتن هنا عرضاً لطيفاً للأساليب التى كان أرباب الحكم فى مصر يطبقونها لتخفيف آلام المجاعات وأمراضها عن الشعب المصرى فى العصور الوسطى ، وهى لا تختلف كثيراً عن وسائل الملوك والحكام فى التاريخ الأوربى بإزاء الكوارث المماثلة فى نفس العصور . غير أنه مما يدعو إلى الغرابة أنه برغم تتابع المجاعات ، وبرغم أن هذا الكتاب مفرد لتاريخها فى مصر ، لم يذكر المقريزى سوى حادثتين[٢] يمكن الاستدلال منهما على يقظة الشعب وثورته على ما كان هنالك من أسباب اقتصادية عددها المقريزى وأسهب فى شرحها[٣] .

والكتاب — إلى هذا كله — يتضمن إشارات علمية معقولة ذات أهمية للمشتغلين بكتابة التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، ومن تلك إرجاع الفتح الفاطمى لمصر إلى عامل اقتصادى[٤] فوق العوامل الحربية المعروفة ، ومنها أيضاً أن الخليفة الفاطمى كان يلقب أحياناً بلقب "السلطان[٥]" ، وأن لفظ "روزنامج" كان من مصطلح الدواوين الفاطمية بمعناه المعروف فى العهد العثمانى[٦] .

ولقد رجعنا فى نشر هذا الكتاب إلى ثلاث نسخ مخطوطة ، وهى : نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقريزى الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد

---

(١) المقريزى : شذور العقود فى ذكر النقود ( ed. Tychsen ) ص ، ٥٠ .
(٢) انظر ص ١١ ، ٢٥ — ٢٦ .
(٣) انظر ص ٤٣ — ٤٧ .
(٤) انظر ص ١٣ .
(٥) انظر ص ٢٠ — ٢١ ، ٢٢ .
(٦) انظر ص ٢١ .

بإستانبول (رقم ٣١٩٥) ، وتاريخ كتابتها سنة ١١٠١ هـ ، وقد جعلناها أصلا للنشر لحسن خطها ووضوحه ، ورمزنا إليها بالحرف ( و ) فى الحواشى ؛ ونسخة دار الكتب المصرية ، وتوجد ضمن مجموعة رسائل لعدة من المؤلفين تحت (رقم ٧٧) مجاميع ، وتاريخ كتابتها غير مذكور ، وقد رمزنا إليها بالحرف ( م ) ، وهى رديئة الخط غامضة القراءة أحياناً ، غير أنها ممتازة عن النسخة السابقة بزيادات أدمجناها فى مواضع شتى بالمتن بين حاصرتين ؛ ونسخة مكتبة الجامعة بكامبردج بإنجلترة تحت رقم (2 — 746) ، وتاريخ كتابتها سنة ١١١٢ هـ ، وقد رمزنا إليها بالحرف ( ك ) ، وهى أقل النسخ الثلاث قيمة من جميع الوجوه .

ويوجد عدا هذه النسخ نسختان أخريان بإستانبول : إحداهما بمكتبة عاطف أفندى ، والثانية بمكتبة نور عثمانية ، كما توجد نسخة أخرى بالمكتبة الأهلية بباريس ، وقد ثبت لدينا بالمقابلة والمقارنه أن هذه كلها أقل قيمة من النسخ السابقة .

والآن وقد وضحنا قيمة هذا الكتاب ، وشرحنا طريقة نشره إجمالا ، فقد حقَّ علينا الشكر لكل من عاون فى إخراجه من ظلمات المخطوطات إلى وضَح المطبوعات ، وأولهم الأستاذ أحمد أمين رئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر ، إذ طالعه فقضى بأهميته وأحقيته بالطبع ، وتولّى تزكيته عند مجلس الإدارة للجنة التأليف ، وأشرف على إنهائه بقراءة صفحاته كلها متناً وحاشية قبل الطبع . كذلك نسدى الشكر إلى الدكتور هـ . رتر (H. Ritter) المستشرق المقيم بإستانبول ، لمعاونته لنا فى الحصول على صور شمسية من مختلف النسخ الخطية ، وإلى الأستاذ جاستون فييت (Gaston Wiet) مدير الآثار العربية بالقاهرة لإرشادنا إلى بعض المراجع التى استعنا بها فى حواشى هذا الكتاب .

محمد مصطفى زيادة — جمال الدين محمد الشيال

مصر الجديدة { ٢٢ ذو الحجة سنة ١٣٥٨
٣١ يناير سنة ١٩٤٠

# أسماء المراجع المتداولة فى الحواشى

ابن إياس (محمد بن أحمد . . . الحنفى المصرى) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ٣ أجزاء ، ( بولاق ، القاهرة ، ١٣١١ هـ ) .

ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتى الطنجى) : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، ٤ أجزاء .

(ed. Defrémery & Sanguinetti, Imprimerie Imperiale, Paris, 1853 — 1859).

انظر أيضاً (Gibb) فى المراجع الأوربية .

ابن مماتى (الأسعد شرف الدين أبى المكارم بن أبى سعيد ...) : قوانين الدواوين (مطبعة إدارة الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ ) .

ابن وصيف شاه (إبراهيم) : كتاب أخبار مصر لما قَبْل الإسلام . كتاب جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور (مخطوط رقم ٢٢٥٥ تاريخ ، دار الكتب المصرية ) .

أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين ... إسماعيل) : المختصر فى أخبار البشر ( دار الطباعة ، إستانبول ، ١٢٨٦ هـ ) .

أبو المحاسن ( جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ( دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩ — ) .

البغدادى (عبد اللطيف) : كتاب الإفادة والاعتبار ( مطبعة المجلة الجديدة ، القاهرة ، سنة ؟ )

حسن (حسن إبراهيم) . الفاطميون فى مصر (وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٢ ) .

حسن ( زكى محمد ) . كنوز الفاطميين (دار الآثار العربية ، القاهرة ، ١٩٣٧) .

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن ..) . حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، جزءان . (مطبعة الموسوعات ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ) .

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) : تاريخ الرسل والملوك (De Goeje) .

عنان (محمد عبد الله) : مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية . (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣١) .

فهرس دار الكتب المصرية .

القلقشندى (أبو العباس أحمد ...) . صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ١٤ جزءاً . (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩١٣ — ١٩١٩) .

الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف) . كتاب الولاة والقضاة .
(ed. R. Guest. . . .)

الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى) : الأحكام السلطانية (مطبعة الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٨ هـ) .

محيط المحيط .

المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ...) :

الأوزان والأكيال الشرعية .(ed. Tychsen. Rostock, 1797) .

السلوك لمعرفة دول الملوك ، نشر محمد مصطفى زيادة ، ج ١ ، (مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٣ — ١٩٣٩) .

شذور العقود فى ذكر النقود .(ed. Tychsen, Rostok, 1797)

انظر أيضاً (De Sacy) فى أسماء المراجع الأوربية .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان (بولاق ، القاهرة ، ١٢٧٠ هـ) .

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) . نهاية الأرب فى فنون الأدب (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩ — ) .

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ... الحموى) : كتاب معجم البلدان ، ٦ أجزاء .
(ed. Wüstenfeld, Leipzig, 1866 — 1870).

# المراجع الأوربية

---


Cambridge Mediaeval History, Vol 2.

De Bouard (M.) : Sur L'evolution Monètaire de l'Egypte Mèdiévale. (Rev. Soc. Econ. Polit. etc, XXX, la Caire, 1939).

Defrémery & Sanguinetti: Ibn Battoutah, Voyages.

انظر ابن بطوطة فى المراجع العربية .

De Sacy (Sylvestre) : Traité Des Monnaies Musulmanes, trad. de l'Arabe de Makrizi (Bibliothèque des Arabisants Français. Tome I. pp. 9—66; Le Caire, Imprimère de l'Institut Français, d'Archeologie Orientale, 1905).

Dozy (R. P. A.) : Dictionnaire Des Noms Des Vêtements chez Les Arabes. (Amesterdam, Müller, 1845).

Supplément Aux Dictionnaires Arabes (Brill, Leiden, 1881).

Gibb (H. A. R.) : Ibn Battuta. (Butterworth. London 1929).

Encylopaedia of Islam.

Lane-Poole (Stanley.) : Cairo. (Dent, London, 1924).

Le Strange (G) : Palestine Under The Moslems. (Palestine Exploration Fund, London, 1890).

Muir (Sir W.) : The Caliphate. ed Weir. (Edingburgh, Grant, 1924).

Quatremère, (E) : Histoire Des Sultans Mamlouks. 2. Vols. (Paris 1837 — 1852).

Sauvaire, (M. H.) : Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes, 2 Volumes. (Extrait du Journal Asiatigue, Paris, Imprimerie Nationale, 1872, 1885).

Tychsen (O. G.) : Al-Makrizi Historia Monetae. Arabical ecodice Escorialensi. (Rostock, 1797).

(انظر المقريزى فى المراجع العربية) .

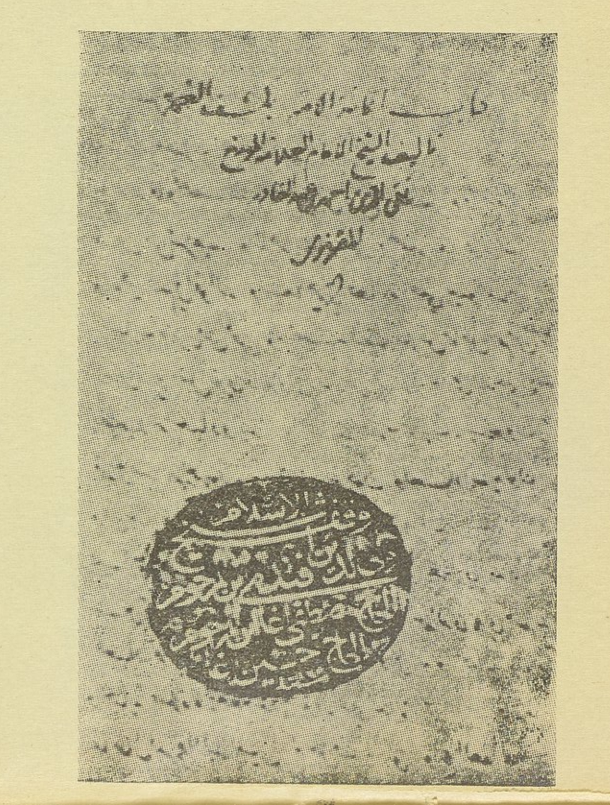
Wiet (G.) : Les Biographies du Manhol Safi. (Memoires De L' Institut D'Egypte. T. 19, Le Caire, 1932).

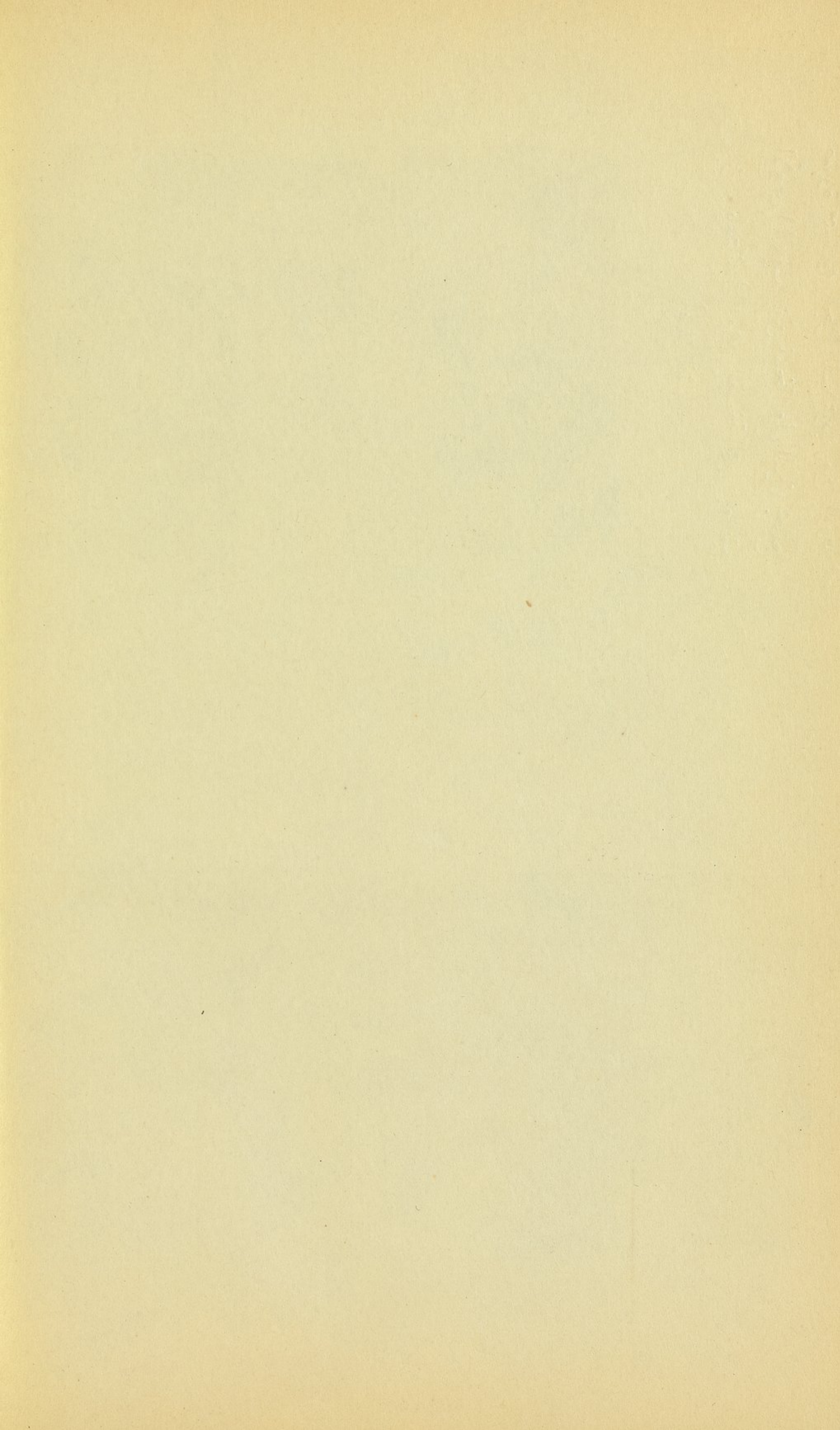
Zetterstèen (K. V.) : Beiträge zur Geschichte der Mamlukensultane. (Brill, Leiden, 1919).

# تصحيحات

| صفحة | سطر | الصيغة المراد إثباتها |
| --- | --- | --- |
| ١٧ | ١٩ | الفسطاط |
| ٢٤ | ١٨ | (٣) |
| ٢٨ | ٢١ | رُزِّيك |
| ٤٥ | ١٢ | خِدَم |
| ٤٩ | ١٧ | ، ص ١٤٧) |
| ٦٨ | ٧ | نُعْمة |

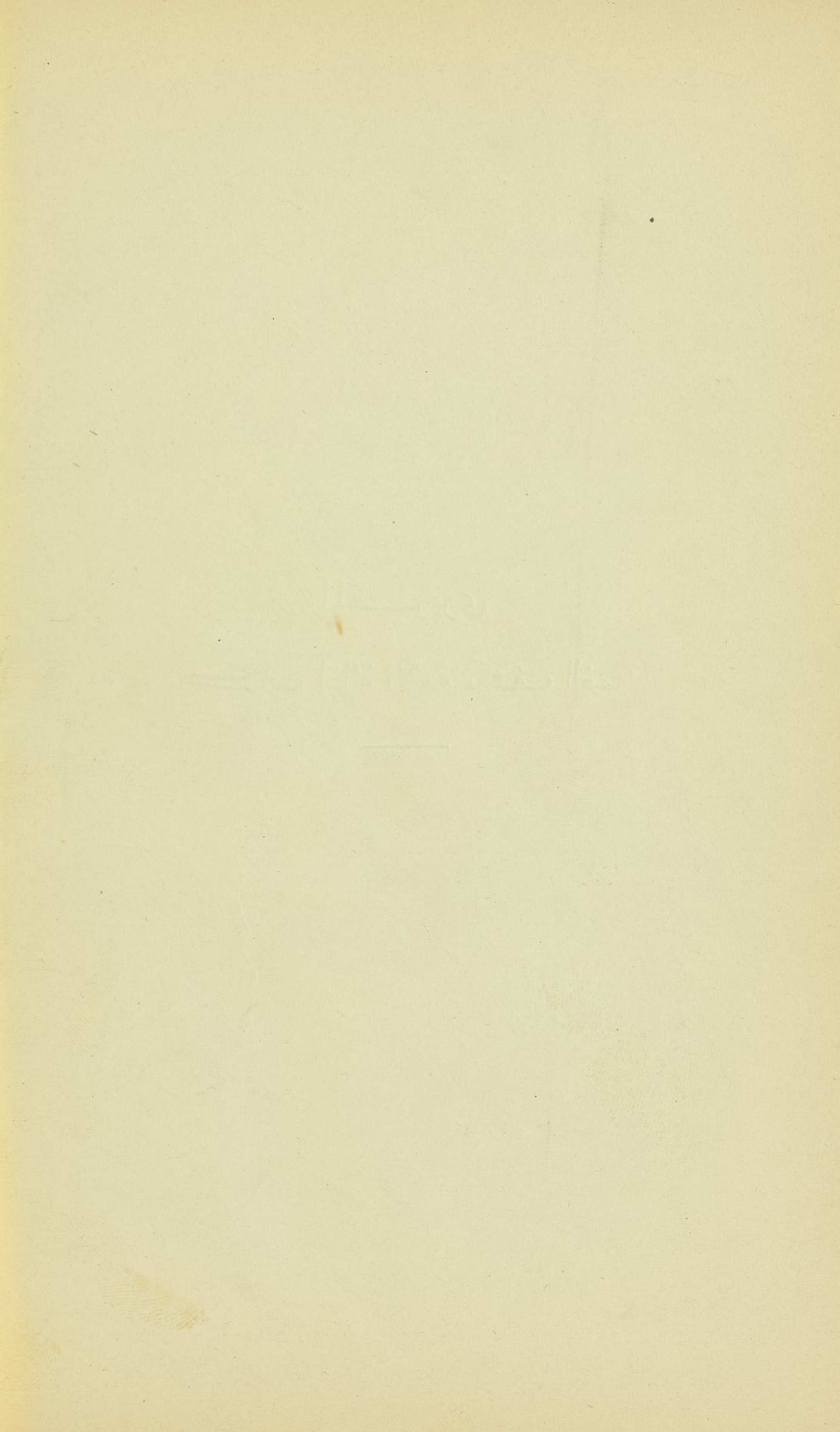
صورة شمسية للجزء المكتوب من الورقة الأولى (١ ، ب) من نسخة ولى الدين بجامع بايزيد بإستانبول ، وهى النسخة التى اعتمدت أصلا للنشر


كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة
تأليف الشيخ الإمام العلامة المؤرخ
تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر
المقريزي



المقريزى

# كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة



(١ ب) بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله مصرّف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعمَ على قوم فأوقفهم على ما خَفِي من بديع صنعته ، ووفّقهم لاتّباع ما دَرَس من شريعته ، وآتاهم بيانا وحكما ، وألهمهم معارفَ وعلما ، وأيّدهم فى أقوالهم ، وسدّدهم فى أفعالهم ، حتى بيّنوا للناس أسباب ما نزل من المحَن ، وعرّفهم كيف الخلاص مما حلّ بهم من جليل الفتن ؛ وأضلّ آخرين فأكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربّهم يستكبرون .

أَحْمَدُه حمد عبدٍ عَرَف قدرَ أنعُمِ الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد(١) هذا البلاء المبين ، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظنّ كثير من الناس أن هـذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ فى زمن شبهها ؛ وتجاوزوا الحدّ فقالوا لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق

(١) كذا فى م (١٤ ب) فقط ، وفى نسخة و التى اعتمدت أصلا للنشر ، وكذلك ك (١٩ ب) "امر".

انفصالها ؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون . ومن تأمّل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من[1] أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، (١٢) وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد ، لا أنه كما مرّ من الغلوات[2] ، وانقضى من السنوات[3] المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان . فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر الفظيع ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هـذا المصاب الشنيع ؛ وأختم القول بذكر ما يزيل هـذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نُبذ مما غبر من الغلاء والمحن ؛ راجيا من الله سبحانه أن يوفّق من أسند إليه أمور عباده ، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، [إذ الأمور[4] ] كلها — [قلّها[5] ] وجلّها — إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها ، وبالله المستعان على كل ما عزّ وهان ، [وَهُوَ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِى[6] إِلَى سَوَاءِ ٱلسَّبِيل] .

***

---

(١) كذا فى نسختى م (١٤ ب) ، ك (١٩ ب) ، أما نسخة و فنصها : "وعرف من اوله غايته" ، وهو ركيك ناقص .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، والصحيح "أغلية" ، ومفرده "غلاء" بفتح الغين ؛ أما "الغلوات" فمفردها "الغلوة" ، ومعناها "المرة والغاية ، ورمية السهم أبعد ما يقدر عليه" ، وتجمع أيضاً على "غلاء" بكسر الغين . (محيط المحيط) .

(٣) كذا فى نسختى م ، ك ، وفى و "السنون" ، وهو خطأ نحوى لعلّ منشؤه تهاون الناسخ .

(٤، ٥) أضيف ما بين الحاصرتين من نسختى م ، ك ، حيث العباره كالآتى : "اذ الامور قلها وجلها" .

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (٢٠ أ) ، وهو غير موجود فى نسختى و ، م .

## فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيدك الله بروح منه ، ووفّقك إلى الفهم عنه ، أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعبَ على من شاهدها ، كانت أظرف عند [ من[1] ] سمعها . وكذلك لا تزال الحال المستقبلة تُتَصوّر فى الوهم خيرا من الحالة الحاضرة ، لأن مَلالة الحالة الحاضرة تزيّن فى الوهم الحالة المستقبلة ؛ فلذلك لا يزال الحاضر أبدا منقوصا حقه مجحودا قدره ، لأن القليل من شرّه يُرَى كثيرا ؛ إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكُّر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرّقته البراغيث ليلة ، فتذكّر بذلك ليالى ماضية أرّقته فيها حرارة الحُمَّى ؛ فغيرُ ذى شكٍّ أن توهّم تلك الحمّى ، وتذكّرَ تلك الأيام الماضية ، أخفّ عليه من دبيب البراغيث على جسمه فى وقته ذلك . ولا جرم أن هذا الحال وإن كان هكذا موقعه فى[2] الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه فى الحقيقة ، لأنّه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمّى ، وأن السهر فى حال الصحة أشد من السهر على (٢ ب) أسباب المَنية .

ولما كانت الحالتان هكذا فى التمثيل ، وجب علينا أن نسلّم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولا نسلِّم [ لهم[3] ] ما جاوزوا به الحد[4] ، من [ ادعائهم[5] أنّها فى المقارنة والقياس

---

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م ، ك .

(٢) كذا فى م فقط ، وهو فى و ، ك "من" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م ، ك .

(٤) كذا فى م ، ك ، وهو فى و "الحق" .

(٥) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (١٥ ا) ، ك (٢٠ ب) .

أصعب من التى مضت . مثاله ] لو أنّ رجلا قام من فراشه وهو بمصر فى بعض أيام الشتاء سحراً ، و برز[١] إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هـذا يوم شديد البرد ، لـكان ذلك من قوله غير مردود ولا مُنْـكَر ، لأنه قال بما وجد فى نفسه ، و بما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحفَ ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تَجُزْ هـذه المقالة ، وعُدَّ قائلها فى الضعف واللين والغَرارة[٢] بمنزلة بُنَيّات الخدور وربّات الحجول ؛ بل نُخرجه عن لحافه[٣] ، ونُريه الأطفال وكيف يمرّون فى تلك المياه و يلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذى أطنب فيـه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط شدة الزمان ، لـكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر إن شاء الله تعالى من الغلوات[٤] الماضية ما يتّضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى[٥] نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً .

واعلم أن المسموع الماضى لا يكون أبداً موقعُه من القلوب موقعَ الموجود الحاضر فى شىء من الأشياء ، وإن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن

---

(١) كذا فى م فقط ، وفى ك ، و "مر" .

(٢) الغرارة — بفتح الغين — التصابى بعد حنكة ، والغفلة . (محيط المحيط) .

(٣) فى و "بل بخرجه من لحاقه وزيه بالاطفال ..." ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) .

(٤) كذا فى جميع النسخ ، وسنحافظ على هذه الصيغة فيما يلى بغير تعليق . (انظر ص ٢ ، حاشية ٢ ) .

(٥) فى و "الذى" ، وهو كما بالمتن بالنسخ الأخرى .

القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع . وَاللهُ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ . وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ . [ وَاللهُ يَقُولُ الْحَقَّ (١) وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ] .

***

## فصل فى إيراد ما حلّ بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط (٢) الله نعمتك وتولّى عصمتك ، أن الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان فى عالم الكون والفساد ، منذ (١٣) برأ الله الخليقة فى سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار . وقد دوّن نَقَلة الأخبار ذلك و بَسَطوا خبره فى كتب التاريخ ، وعزمى إن شاء الله تعالى أن أفرد كتاباً يتضمن ما حلّ بهذا النوع الإنسانى من المحن والكوائن المجيحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر ، فإنى لم أرَ لأحدٍ فى ذلك شيئاً مفرداً (٣) . وأذكرُ هنا جليل ما حلّ بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل والإكثار (٤) . فأقول وبالله أستعين فهو المعين ، قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف (٥) شاه فى كتاب أخبار مصر لما قَبل الإسلام ، وهو كتاب جليل

---

(١) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط .

(٢) كذا فى جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه حفظ وصان وتعهد . (محيط المحيط) .

(٣) فى و "منفرداً" والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) ، وهى أحسن .

(٤) فى و "الاكرار" .

(٥) يوجد قبالة هذا الاسم ، بهامش الصفحة فى و فقط ، العبارة التالية بخط المتن ، ونصها "لابراهيم بن وصيف شاه كتاب جليل كثير الفوائد فى اخبار مصر" ، ولعل المقصود بذلك كتاب "جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور" ، المنسوب إلى ابن وصيف =

الفائدة رفيع القدر ، أنّ أول غلاء وقع بمصر كان فى زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان [ واسمه أفروس بن مناوش الذى كان طوفان[١] ] نوح عليه الصلاة والسلام فى زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف[٢] . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور[٣] ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ؛ وسببه أن الظلم والهرج كثر حتى لم ينكره أحد ، فأجدبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران ، وهو أول من سمى [ باسم ] فرعان[٤] .

ثم وقع غلاء فى زمن أتريب[٥] بن مصريم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد

= وصيف شاه ، وفيه ذكر فضائل مصر ، وما ورد فى تاريخها القديم وآثارها من الأساطير ، يتلوه تاريخ ولاتها من المسلمين منذ الفتح العربى . ومن هذا الكتاب نسخة فوتوغرافية بدار الكتب المصرية ، مأخوذة من نسخة خطية بالمتحف البريطانى . هذا وقد اقتبس المقريزى كثيراً فى كتابه المواعظ والاعتبار من ابن وصيف شاه ، لكن الظاهر من تلك الاقتباسات أن المقريزى انتفع بكتاب أكبر من هذا الكتاب المشار إليه . ( انظر فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ؛ وأيضاً عنان : فى مصر الإسلامية ، ص ٤٢ ، حاشية ٤ ) .

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٦ أ) ، وهو وارد فى ك (٢٥ ب) أيضاً . ويوجد بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة إلى هذا الملك الفرعونى ، وإلى أن عهده يوافق زمن الطوفان .

(٢) فى م فقط ( ١٦ أ ) "شهلوق" .

(٣) فى م فقط ( ١٦ أ ) "مسود" .

(٤) يوجد بهامش الصفحة فى و فقط العبارة التالية ونصها : "اول من يسمى فرعان" . وفى القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة إلى هذا الملك أيضاً ، وإلى أولويته فى التسمية بهذا الاسم .

(٥) ينسب القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣) ، والمقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٥) مدينة أتريب القديمة ، وموضعها شرقى بنها الحالية بالوجه البحرى ، إلى هذا الفرعون .

الطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقّف جريه مدة [ مائة[1] ] وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها . وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لاذو[2] بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لاذو إلى أخيه أرنخشذ بن سام فلم يجبه بشىء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام (٣ ب) ، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إنى أدعو لكم فى يوم كذا ، فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضجّوا واستغاثوا إليه ؛ وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن ابعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا[3] ؛ فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا ، فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وُضعت حينئذ ، وهى باقية فى سنبلها لم تدرس ؛ فمكثوا ثمانية شهور فى نقلها ، وزرعوا منها وتقوّتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصريم[4] أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٦ ا) ، ويوجد بهامش الصفحة فى و العبارة التالية "عدم جريان النيل اربعين سنة" .

(٢) كذا فى و ، وهو فى م ، ك "لاوز" .

(٣) يوجد بهامش الصفحة فى و فقط العبارة التالية : "غريبة جداً تذكر" .

(٤) كذا فى و ، وهو فى م (١٦ ب) "صا بن مصريم" .

فى الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث فى الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق[١] ، ودام الرخاء مدة مائتى سنة .

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ، و [هو] الثانى من ملوك العمالقة ، وهو الثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط . واختُلِف فى اسم هذا الملك : فقيل إن اسمه نهراوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقى . وهذا الغلاء هو الذى دبّر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم ، وتضمّنته التوراة ، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والخالفة ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء[٢] وجَدْبٌ هلكت فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب[٣] والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور فى كتب الإسرائيليين وغيرهم ، وكفى إشارة إليه ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى (١٤) : وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ؛ وقوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يذَّكَّرُونَ .

---

(١) الدانق لفظ قديم فى الفارسية القديمة والإرمينية أيضاً ، واستعمله العرب فى الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفى النقد أيضاً . ثم استعمل فى العصر الإسلامى كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الأرز ، أو ثلاثة قراريط وثمن قيراط . (Enc. Isl. Art. Dānik)

(٢) فى و "الغلا والجدب" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ب) ، وهى أصح لانسجام العبارة كلها .

(٣) فى و "الحيوانات" ، واللفظ المثبت هنا من م (١٦ ب) ، وهو المقصود لاتساقه مع لفظ "الثمار" التالى له ، وبدليل ورود لفظ "الحيوانات" فى آخر الجملة .

ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبى صلى الله عليه وسلم أنواعٌ[١] من البلاء والمحن عمّت المعمور من الأرض ، وخصّ مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه فى موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر فى سنة سبع وثمانين من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد[٢] الملك بن مروان ، من قبل أبيه . فتشاءم به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء فى الدولة[٣] الإخشيدية فى محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور[٤] بن الإخشيد ، فثارت[٥] الرعية ومنعوه من صلاة العتمة[٦] فى الجامع العتيق .

ثم[٧] وقع غلاء فى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر الفار فى أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم قصر النيل ، فنزع[٨] السعر فى

---

(١) فى و "من انواع البلا والمحن عمت المعمور ..." ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ا) ، وهى أحسن وأصح .

(٢) ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ، ج ١ ، ص ٢١٠ — ٢١٦) ، أن هذا الوالى هو الذى حول دواوين مصر من القبطية إلى العربية .

(٣) عبارة و كالآتى : "ثم وقع الغلا فى دولة الاخشيد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٧ ا) ، وهى أكثر انسجاماً مع أسلوب المتن .

(٤) فى و "كافور" ، وهو خطأ ، والاسم المثبت هنا من م (١٧ ا) ؛ والمعروف أن حكم أنوجور امتد من ٣٣٤ إلى ٣٤٩ هـ ، وأن حكم كافور بدأ سنة ٣٥٥ هـ . انظر مثلا (Lane-Poole : Cairo, Tables P. 317.) .

(٥) فى و "فمنعته" ، والصيغة المثبتة هنا من م .

(٦) العتمة هنا الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء الآخرة . (محيط المحيط) .

(٧) عبارة و هنا كالآتى : "وفى سنة ٣٤١ احدى واربعين وثلاثماية كثر الفار ..." والنص المثبت بالمتن من م (١٧ ا) .

(٨) معنى هذا الفعل هنا الجرى بسرعة ، ومنه مثلا نزع الفرس بمعنى جرى طلقاً من غير توقف . (محيط المحيط) .

شهر رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم [ الغلاء[١] ] ، حتى بيع القمح كل وَيْبَتين[٢] ونصف بدينار . ثم طُلِب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

[ ثم[٣] وقع الغلاء فى الدولة الإخشيدية أيضا ، واستمر تسع سنين متتابعة ، وابتدأ فى سنة ثنتين وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك على بن[٤] الإخشيد ، وتدبير الأمور إلى الأستاذ أبى المسك كافور الإخشيدى ] . وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع ، فنزع السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ؛ وعزّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ [ القمح ] كل ويبتين بدينار . وقصر مدّ النيل فى سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا و [ أربعة[٥] ] أصابع ؛ واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار [ فى النصف[٦] ] من [ شهر[٧] ] بابه إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعا ؛ ثم زاد قليلا وانحطّ سريعا . فعظم الغلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات . وماج الناس فى مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط فى يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب ، فمات

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٢) الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، لكنه وارد فى م (١٧ ا) ، وفى ك (٢٢ ب — ٢٣ ا) .

(٤) تولى هذا الأمير الحكم فى مصر (٣٤٩ — ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ — ٩٦٦ م ) ، بعد أخيه أنوجور . انظر تفصيل ذلك فى أبى المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، وما بعدها) ، والكندى (كتاب الولاة ، ص ٢٩٦) .

(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من أبى المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ص ٣٣٩) .

(٦و٧) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٧ ا) .

رجل وامرأة فى الزحام ؛ ولم تُصَلَّ الجمعة يومئذ . وتمادى الغلاء إلى سنة أربع وخمسين ، وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع . وفى[(١)] سنة أربع وخمسين [نفسها] كان مبلغ [الزيادة] ستة عشر ذراعا وأصابع[(٢)] . وفى سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع (٤ ب) ، وقصر مدّه وقلّت جريته . وفى سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك فى الملة الإسلامية ؛ وكان على إمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدى ، فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعدّدت الفتن ، وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتدّ خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيّرت نياتهم ؛ وارتفع السعر ، وتعذّر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل ويبة بدينار . واختلف العسكر : فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج[(٣)] ، وهو يومئذ بالرملة ؛ وكاتَبَ الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمى[(٤)] . وعظم الإرجاف بمسير القرامطة إلى مصر ، وتواترت الأخبار بمجىء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ؛ وكان مما نظر فيه أمر الأسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطِيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدّم

---

(١و٢) انفردت نسخة و فقط بالعبارة الواردة هنا بين الرقين .

(٣) يوجد بهامش الصفحة فى و ، قبالة هذا الاسم ، العبارة التالية : "طغج بضم الطاء المهملة والغين المعجمة وبعدها جيم" .

(٤) أضاف المقريزى بإيراد هذه الحقيقة هنا — وهو يصف الضنك السائد بمصر حين ذاك — سبباً اقتصاديا لنجاح الفتح الفاطمى لمصر ، وهذا عدا الأسباب المعروفة المتواترة . انظر مثلا أبا المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ٣٢٦ ؛ ج ٤ ، ص ٢٣ ، وما بعدها) . راجع أيضاً المقريزى (المواعظ والاعتبار — طبعة بولاق — ج ١ ، ص ٩٩) .

ألا تُباع الغلات إلا هناك فقط ؛ ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان[1] لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمرّ الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتدّ فيها الوباء ، وفشت الأمراض ، وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح فى النيل . فلما دخلت سنة إحدى وستين انحلّ السعر فيها ، وأخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله وتدبير [ أبى[2] محمد ] الحسن بن عمّار ، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان سببه قصور النيل ، فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فنزع السعر وطُلِب القمح (١٨ ا) فلم يُقدر عليه . واشتدّ خوف الناس ، وأُخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ؛ ومشت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك .
فلما كانت سنة خمس وتسعين (١٥) وثلاثمائة توقّف النيل حتى كُسِر الخليج فى آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع ، وانتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع . فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال فى الصرف ، فإن الدراهم المعاملة[3] كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة[4] والقِطَع ،

(١) فى و "بمكان" ، والرسم المثبت هنا من م (١٧ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٧ ب) ، وكان هذا الرجل ، حسبما ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٤ ، ص ١٢٢) أحد الوصيين اللذين عيّنهما الخليفة العزيز ، وهو على فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب أمين الدولة ، فكان أول من استقام له هذا اللقب من المغاربة فى الدولة الفاطمية .

(٣) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروبا حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولا بين الناس بقيمته الرسمية . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٥ — ٤٦٨) ، وكذلك (Dozy. Supp. Dict. Ar.) .

(٤) فى و "الزايدة" ، والرسم المثبت هنا من م (١٨ ا) ، وكذلك ك (٢٤ ا) ، ومما يلى هنا أيضاً (ص ١٥ ، سطر ٥) .

فتعنّت[١] الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين[٢] درهماً منها ، فتزايد سعر الدينار [ إلى أن كان فى سنة[٣] سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار ] . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثر عنتهم فى الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك . فتقدّم الأمر بإنزال عشرين صندوقاً من بيت[٤] المال مملوءة دراهم فُرّقت فى الصيارف ، ونودى فى الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب[٥] ، وأُجّلوا ثلاثاً . فشقّ ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يدفع فى الدرهم الواحد من الدراهم الجُدُد[٦] أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة[٧] . وأُمر أن يكون الخبز

(١) كذا فى م (١٨ ا) فقط ، وفى و ، ك (٢٤ ا) ، "فتعبت" . انظر ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٣) .

(٢) فى و "عشرون" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ا) ، وهو فى ك أيضاً (٢٤ ب) .

(٤) كان مقر بيت المال فى مصر منذ الفتح العربى بالجامع العتيق ، وينسب بناؤه إلى قرة بن شريك والى مصر (٩٠ — ٩١ هـ ، ٧٠٩ — ٧١٠ م) ، وإلى أسامة بن زيد التنوخى أيضاً ، وهو صاحب الخراج فى ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٣—٩٨ هـ ، ٧١٢ — ٧١٧ م) . انظر وصف بيت المال فى ابن رستة : الأعلاق النفيسة ، ص ١٦ ؛ الكندى ، كتاب الولاة ، ص ٧٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ؛ ابن دقماق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ٦٤ — ٦٥ ؛ وكذلك (Enc. Isl. Art. Masdjid) .

(٥) بنيت دار الضرب بالقاهرة فى زمن الخليفة الآمر الفاطمى بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحى ، وسميت بالدار الآمرية . انظر وصف هذه الدار وغيرها من دور الضرب بالإسكندرية وقوص وصور وعسقلان فى القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٦٩ ؛ ج ٤ ، ص ٤٦٥ ؛ الكندى : كتاب القضاة ، ص ٥٩٦ — ٥٩٩ ؛ ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٥ ؛ المقريزى : كتاب الأوزان والأكيال الشرعية ، ص ٤٧ — ٥٠ ؛ المقريزى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤٤٥ .

(٦) يظهر أن هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها فى عهد من العهود ، تمييزاً لها فى الغالب من النقود العتق . انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(٧) فى و "الزايدة" ، وهى كذلك فى ك أيضا (٢٤ ا) .

كل اثنى عشر رطلا بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهماً [ منها[١] ] . وضُرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط[٢] ، وشُهِّروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولا . وقصر مدّ النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار . وبرزت الأوامر لمسعود الصقلبى متولى[٣] الستر بالنظر فى أمر الأسعار : فجمع خُزَّان الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض [ على ] ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع [ إلا[٤] ] للطحانين ؛ وسعّر القمح كل تليس[٥] بدينار إلا قيراط ، والشعير عشر ويبات بدينار ، والحطب عشر حملات بدينار ؛ وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهّرهم ؛ فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذّر وجوده فى العشايا[٦] ؛ فأمر أن لا يباع القمح إلا للطحانين ، وشَدّد فى ذلك ، وكبست عدة حواصل ، وفُرِّق ما فيها من القمح على الطحَّانين بالسعر . واشتدّ الأمر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم . وتوقّف النيل عن الزيادة (٥ ب) ، فاستسقى الناس

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ا) .

(٢) كذا فى و ، وهو جمع سوط ، على أنه غير وارد فى محيط المحيط ، حيث الجمع سياط وأسواط فقط .

(٣) لا يوجد بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ — ٤٩٨) ، فى باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم ؛ على أنه يوجد فى (Dozy: Supp. Dict. Ar.) من يسمون باسم أصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ب) .

(٥) التليس — والتليسة أيضا — كيس من الصوف أو الخوص ، ذو سعة معينة . (Dozy. Supp. Dict. Ar.)

(٦) العشايا جمع عشى وعشية ، ومعناه آخر النهار ، أو من صلاة المغرب إلى العتمة . (محيط المحيط) .

مرتين ؛ وارتفع السعر فبلغت الحملة الدقيق ستة دنانير . وكُسِر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً ، فاشتدّ الأمر ، و بلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز [ كل ] ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والجبن ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

و بلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين [ أربعة عشر[1] ذراعا وأصابع ، فلحقت الناس من ذلك شدائد . وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين ] ، فكسر الخليج فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعا ، فنقص فى تاسع عشر توت وانحط . فعظم الأمر ، وكظّ الناس الجوع ؛ فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم[2] فى أن ينظر لهم ، وسألوه أن لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : "أنا ماضٍ إلى جامع[3] راشدة ، فأُقسِمُ بالله لئن عدتُ فوجدتُ فى الطريق موضعا يطؤه حمارى مكشوفا من الغلة لأضربن رقبة كلّ من يقال لى إن عنده شيئاً منها ، ولأحرقنّ داره وأنهبنّ ماله" . ثم توجّه وتأخّر إلى آخر النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشوّنها فى الطرقات ؛ و بلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة دينارا . فامتلأت عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر

---

(١) انفردت نسخة م (١٨ أ) بإيراد ما بين الحاصرتين .

(٢) فى و ، ك (٢٤ ب) "للحاكم" .

(٣) بنى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م) ، بجنوبى الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة إبان الفتح العربى لمصر ، وهذا أصل تسميته بذلك الاسم . انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٤ ، ص ١٧٧ .

[ الحاكم ] بما يحتاج إليه فى كل يوم ، ففرضه على أرباب الغلات بالنسيئة ، وخيّرهم فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرّره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم ، و بين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكّنهم من بيع شىء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره ، وانحلّ السعر ، وارتفع الضرر ، وَلِلّٰهِ عَاقِبَةُ الأُمُور .

ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر (١) ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى (٢) ، وسببه قِصَر النيل فى سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وليس بالمخازن السلطانية شىء من الغلات ، فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو المخازن أن الوزير (١٦) لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى البركات كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة (٣) منه للحكم على رسم من تقدّمه ، وإذا صلّى العصر رجع إلى القاهرة .

[ وكان ] فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، والأخباز بمصر فى أزمنة المساغب متى بردت لم يُرْجع منها إلى شىء لكثرة ما يُغَشّ (٤) بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها ، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً ، وسعره يومئذ أربعة

---

(١) فى و "المستعين" ، وليس بين خلفاء الفاطميين من تسمى بهذا الاسم ، والصحيح كما بالمتن ، نقلا عن م (١٨ ب) .

(٢) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوة أن المستنصر سأله أن يقرن اسمه باسمه على السكة ، فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندى : كتاب القضاة ، ص ٣١٦ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٣) الزيادة من المسجد ما يضاف إلى البناء الأصلى من جديد ، ولجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ، وفى (Dozy. Supp. Dict. Ar.) أن هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

(٤) فى و "يعسى به" ، وفى م (١٩ ا) "يعشربه" ، وفى ك (٢٥ ا) "يغشى به" .

أرطال بدرهم وثمن . فرأى الصعلوك أن خبزه قد كاد يبرد ، فأشفق من كساده ، فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغّب الناس فيه ، فانثال الناس عليه حتى بيع كلّه لتسامحه ، وبقى خبز العريف كاسداً ؛ فحنق [ العريف ] لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم . فلما مرّ قاضى القضاة أبو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث[1] به ، فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر [ المحتسب ] أن العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب البضائع ، ويُقْبل قولهم فيما يذكرونه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة ، [ فوقع الظن[2] أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك ] . فأحضر [ الوزير ] الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة ؛ ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعيا[3] من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد [ الصعلوك ] إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم ، فمال الزبون إليه ، وخاف مَنْ سواه من الخبازين بَرْدَ أخبازهم فباعوا كبيعه ؛ فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدّتهم الضرورة إلى اتباعه . فلما رأى اتباعهم [ له ] قَصَد نكايةَ العريف الأول وغَيْظَه بما يرخص من سعر الخبز ، فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه[4] فى بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك فى البلد جميعه ، وتسامع الناس [ به ] ، فتسارعوا إليه . فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع إلا والخبز (٦ ب) فى جميع

---

(١) فى و "فاستغاث" .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٩ ب) .

(٣) أشار المقريزى ( شذور العقود ، ص ٢٤ ) إلى هذا النوع من النقد ، فقال إن الخليفة المأمون العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

(٤) فى و "يبيعونه" ، والرسم المثبت هنا من م (١٩ ب) .

البلد عشرة أرطال بدرهم . وكان يُبتاع للسلطان[١] فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً ، فلما رجع [ اليازورى ] إلى القاهرة وداره بها مَثَل بحضرة السلطان ، وعرّفه ما منّ الله به [ فى ] يومه من إرخاص السعر وتوفرِ الناس على الدعاء [ له ] ؛ وأن الله جلّت قدرته فعل ذلك وحلّ أسعارهم بحسن نِيَّتِه فى عبيده ورعيتـه ، وأن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتّفاق غريب ؛ وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرّة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلف ؛ وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغيّر ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك . فأمضى السلطان له[٢] ما رآه ، واستمر ذلك ودام الرخاء [ مدة سنين ] .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ، وليس فى المخازن إلا جرايات مَنْ فى القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لا غير . فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فـكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتدّ الأمر على الناس ، وصار الخبز طُرْفَة . فدبّر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس : وهو أن التجار حين إعسارِ المعامِلين[٣] ، وضيقِ الحال عليهم فى

---

(١) يظهر من هـذا أن الخليفة الفاطمى كان ينعت بالسلطان ، وهذا جديد يوجب الالتفات .

(٢) فى و "فامضى له ذلك" والصيغة المثبتة هنا من م (١٩ ب) ، وقد أضيف ما بين الحاصرتين ببقية الجملة من م أيضاً .

(٣) المقصود بلفظ "المعاملين" هنا عمال النواحى والجهات التابعة لديوان الخراج ، وهذا المعنى واضح مما يلى (ص ٢٠ ، سطر ٦) . ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالخباز والبقال والقصاب . انظر (Dozy : Supp. Dict. Ar.) ، والقلقشندى ( صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ) .

القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا[١] يبتاعون [ منهم ] غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ، ثم يحضرون[٢] ، [ إلى ] الديوان ويقومون للجهبذ[٣] عنهم بما عليهم ، ويُثبت ذلك فى روزنامج[٤] الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به ؛ فإذا صارت الغلال فى البيادر[٥] حملها التجار إلى مخازنهم . فمنع الوزير أبو محمد من ذلك ، وكتب إلى عمال عامة النواحى باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحونهم فى كل دينار ثُمْن دينار تطييباً لنفوسهم[٦] ، وأن يضعوا ختومهم على المخازن[٧] ، ويطالعوا[٨] بمبلغ ما يَحْصُل (١٧) تحت أيديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك جهز المراكب ، وحمّل الغلال من النواحى إلى المخازن السلطانية بمصر ، وقرّر ثمن التلّيس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير ، وسلّم إلى الخبازين ما يبتاعونه لعمارة

---

(١) فى و "وصاروا" .

(٢) فى و "يحضروا ... ويقوموا" .

(٣) عرف ابن مماتى (قوانين الدواوين ، ص ٩) الجهبذ بأنه "كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب (كذا) الوصولات ، وعمل المخازيم والختمات وتواليها ، ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له ، لا الحاصل" . وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح الدواوين الإسلامية ، وقد أبدل بلفظ الصيرفى بعدئذ أيام الدولة الفاطمية . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

(٤) الروزنامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى ، غير أنه مما يوجب الالتفات أن هذا اللفظ كان مستعملا فى مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين ، أو على الأقل زمن المقريزى ، أى القرن التاسع الهجرى .

(٥) البيادر جمع بيدر ، وهو المكان الذى تكوّم فيه الغلال بعد درسها . (محيط المحيط) .

(٦) فى و "ويربحونهم فى كل دينارين دينار بطيبة انفسهم" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٠ ا) ، وهى أقرب إلى العقل والصحة .

(٧) فى و "المخابز" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ا) ، ك (٢٦ ب) .

(٨) فى و "ويطالبوا" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ا) .

الأسواق ؛ ووظّف ما يحتاج إليه البَلَدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تلّيس دوار[١] فى كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن[٢] قيام مدة عشرين شهراً إلى أن أدركت غلة السنة الثانية ، فتوسّع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير . فلما قتل الوزير أبو محمد لم ترَ الدولة صلاحاً ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقرّ لها وزير تحمد طريقته ولا يُرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سُوْقَهم[٣] ، ويوقعوا به الظن[٤] ، حتى ينصرف ولم تطل مدته . وخالط السلطانَ الناسُ ، وداخلوه بكثرة المكاتبة ، فكان لا ينكر على أحد مكاتبته ؛ فتقدّم منهم كل سفساف ، وحظى عنده عدة أوغاد ، وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلّة ؛ وتنقّلوا فى المكاتبة إلى كل فنّ ، حتى أنه كان يصل إلى السلطان فى كل يوم ثمانمائة رقعة . فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم ، وأن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لا يفيق من التحرّز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال[٥] ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخربت أعمال الدولة وقلّ ارتفاعها[٦] ، وتغلّب الرجال على

---

(١) لم يستطع الناشر أن يجد تفسيرا لهذا اللفظ ، فيما لديه من المراجع المتداولة بهذه الحواشى .

(٢) فى و "الحسن" ، والرسم المثبت هنا من م ( ٢٠ ا ) .

(٣) فى و "سوفهم" ، وفى ك ( ٢٦ ب ) "سرقهم" ، والرسم المثبت هنا من م ( ٢٠ ب ) .

(٤) فى و "ويوقعوا به الطير عليه" ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ٢٠ ب ) .

(٥) يوجد بهامش الصفحة فى و الجملة التالية "اللهم عافنا" .

(٦) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها . ( النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٥ — ٢٧٧ ، ٢٩٧ ؛ المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١ ) .

معظمها ، واستصفوا نواحى ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض[1] السفلى إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول ، وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل[2] دفعتين فى غرّة رجب وغرّة محرم . فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الأضداد على السلطان (٧ ب) ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم فيو فيهم واجباتهم[3] ، ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته . وتجرءوا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضا لسهامهم ، فكانت[4] الفترات بعد صرف من ينصرف منهم أطول من مدة نظر أحدهم . فطغى الرجال ، وتجرءوا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة ، فاستنفدوا أموال الخليفة ، وأخْلَوا منها خزائنه ، وأحوجوه إلى بيع أعراضه ، فاشتراها الناس بالقيم العادلة . وكان الرجال يعترضون ما يباع ، فيأخذُ مَنْ له درهم واحد ما يساوى عشرة دراهم ، ولا يمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا فى الجرأة حتى صاروا إلى تقويم ما يخرج من الأعراض ، فإذا حضر المقومون أخافوهم ، فيقوّمون ما يساوى ألفا بمائة وما دونها ؛ ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الأمور واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق ما يلتمس إخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال وأوقعوا التباسهم على ما زاد [عن] الارتفاع ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم[5] غلبة من تغلب صاحبه عليها ؛ ودام ذلك بينهم سنوات خمسا أو ستا . ثم قصر النيل ،

---

(١) لعل المقصود بذلك "أسفل الأرض" ، أى الوجه البحرى الحالى .

(٢) هذا اللفظ غير واضح فى و ، بل يمكن قراءته "كل" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٣) فى و ، ك (٢٧ ا) "فيومهم بيومهم واحيانهم" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٤) فى و "وكانت" .

(٥) فى و "حكم" والرسم المثبت هنا من م (٢١ ا) .

فنزعت الأسعار نزوعا بدّد شملهم ، وفرّق إلفهم ، وشتّت كلمتهم ، [ وأوقع[1] الله العداوة والبغضاء بينهم ] ؛ فقتل بعضهم بعضا حتى أباد خضراءهم وعفّى آثارهم ؛ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَة بِمَا ظَلَمُوا .

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش أمره وشنع ذكره ، وكان أمده[2] سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة ، واختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور[3] النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الرى . وكان ابتداء ذلك فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطّلت الأراضى من الزراعة ، وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ، وتعذّر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغَرَر[4] . واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف خبز فى النداء بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف بخمسة عشر دينارا (١٨) ، وأبيع الأردب من القمح [ بثمانين دينارا[5] ] ؛ وأكلت الكلاب والقطاط حتى قلّت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضا ، وتحرّز الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سَلَب وحبال فيها كلاليب ، فإذا مرّ بهم أحد ألقوها عليه ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا

---

(١) ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ا ) ، وكذلك ك ( ٢٧ ا ) .

(٢) فى و "مدة" ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ٢١ ا ) .

(٣) هذه الجملة وأشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فإرجاع الغلاء إلى الأسباب التى عددها المقريزى بهذا الوضوح ليس من المألوف فى كتب المؤرخين فى العصور الوسطى فى الشرق والغرب ، وهذا مما يجعل للمقريزى مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة فى فهم تاريخ مصر فى العصر الوسيط .

(٤) الغرر التعرض للخطر ، وركوب الغرر هو الإقدام على شىء مع التعرض للخطر . ( المحيط ) .

(٥) ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ا ) .

لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل ما فى قصره من ذخائر وثياب [ وأثاث[١] ] وسلاح وغيره ؛ وصار يجلس على حصير ، وتعطّلت دواوينه ، وذهب وقاره ؛ وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن " الجوع ! الجوع ! " ، تُردْنَ المسير إلى العراق ، فتسقطن عند المصلّى ، وتمتن جوعا . [ واحتاج المستنصر حتى باع حلية[٢] قبور آبائه ] ؛ وجاءه الوزير يوما على بغلته فأكلتها العامة ، فشنق طائفة منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت ، وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل[٣] تبعث إليه فى كل [ يوم[٤] ] بقعب من فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها كله ، وكان يجلّ عن الإحصاء فى سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به إليه ، وهو مرة واحدة فى اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة فى أن يعطوها به دقيقاً ، وكلٌّ يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن رحمها بعض الناس وباعها به تلّيس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النّهابة فى الطريق ، فلما وصلت إلى باب زويلة تسلّمته من الحماة له ومشت قليلا ، فتكاثر الناس عليها وانتهبوه نهباً . فأخذت هى أيضاً مع الناس من الدقيق مِلْأ يديها لم يَنُبها غيره ، ثم عجنته وشوته ؛ فلما صار قرصة أخذتها معها ، وتوصّلت إلى

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

(٢) ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

(٣) ليس بين أسماء الوظائف الواردة فى باب الإدارة الحكومية زمن الفاطميين بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، وما بعدها) وظيفة بهذا الاسم .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

أحد أبواب القصر ، ووقفت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : "يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم[1] بركات حسن نظره حتى تقوّمت علىّ هذه القرصة بألف دينار" . (٨ ب) فلما اتّصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه وحرّك منه ، وأحضر الوالى وتهدّده وتوعّده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته أنه إن لم يَظهر الخبز فى الأسواق و ينحلّ السعر و إلا ضرب رقبته وانتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل ، وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدوّرة وطيالس سابلة[2] ؛ وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين ، وعقد مجلساً عظيما ، وأمر بإحضار واحد من القوم ، فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : "و يلك ! ما كفاك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال الديوان إلى أن أخربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدّى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته !" ؛ فضربت فى الحال ، وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر بإحضار آخر منهم ، فقال له : "كيف جَسُرتَ على مخالفة الأمر لما نُهِىَ عن احتكار الغلة ، وتماديت على ارتكاب ما نهيتَ عنه إلى أن تشبّه بك سواك ، فهلك الناس ؟ اضرب رقبته !" ، [فضربت[3] فى الحال] . واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين ، وقالوا : "أيها الأمير ! فى بعض ما جرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمّر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ، ونبيع الخبز رطلا بدرهم" . فقال : "ما يقنع الناس[4] منكم بهذا" . فقالوا : "رطلين" ،

---

(١) فى و "عليها" .

(٢) يفهم من سياق العبارة أن هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من أصناف السكان بالقاهرة ، فى ذلك العهد .

(٣) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٢٨ ب) .

(٤) فى م (٢١ ب) "السلطان" .

فأجابهم بعد الضراعة ، ووفّوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل ، وسكنت الفتن ، وزرع النـاس وتلاحق الخير ، وانـكشفت الشدة وفرجت الـكربة . وخبر هذه الغلوات مشهور[١] ، وفى هذا القدر كفاية من التعريف[٢] بها ، وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفـة الآمر بأحكام الله ، ووزارة الأفضل ، بلغ القمح فيه كلّ مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً ؛ فتقـدّم [الخليفة إلى] القائد أبى عبدالله بن فاتك — الملقب بعد ذلك بالمأمون البطائحى — أن يدبّر الحال ، فختم على مخازن الغلّات ، وأحضر أربابها وخيّرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المَغَلّ الجديد ، أو يفرج عنها[٣] وتباع (١٩) بثلاثين ديناراً[٤] كل مائة أردب . فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور ؛ ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله[٥] . وقدّر ما يحتاج إليه الناس فى كل يوم من الغلة ، وقدّر الغلال التى أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعيّن ، وما تدعو إليـه الحاجة بعد ذلك بِيعَ من غلات الديوان على الطحانين بالسعر . فلم يزل الأمر على ذلك إلى أن دخلت الغلّة الجديدة ، فانحلّت الأسعار ، واضطر أصحاب الغلة المخزونة

---

(١) فى و "مشهورة" .

(٢) تعرف هذه النـكبة فى الـكتب العربية باسم "الشدة العظمى" ، وقد شبهها غير واحد من المؤلفين بأيام القحط الذى ظل بمصر سبع سنوات متتالية زمن النبي يوسف عليه السلام . انظر ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٦٠ — ٦٢ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٣٥ — ٣٣٨ ، عنان : فى مصر الإسلامية ، ص ٨٨ — ٩٠ ، زكى حسن : كنوز الفاطميين ، ص ١٤ — ١٦ ، وانظر أيضاً ما ورد بهذه الـكتب من المراجع التى تعرضت لوصف تلك الجائحة .

(٣) فى و "او يفرج الله تعالى عنهم" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) .

(٤) فى و "دينار" .

(٥) فى و "ابقى الختم عليه" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) .

إلى بيعها خشية من السوس ، فباعوها بالنزر اليسير ، وندموا على ما فاتهم [ من البيع[(١)] ] بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع وقحط ذريع فى أيام الحافظ لدين الله ، ووزارة الأفضل ابن وحش[(٢)] ، إلا أنه لم يستمرّ ، فإن الأفضل المذكور [ كان قد ] ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلّق به ذكر الغلة ، وأدّب جماعة من المحتكرين ومن يزيد فى الأسعار ، ووظّف عليهم القيام بما يحتاج إليه فى كل يوم ، وباشر الأمر بنفسه وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسَع أحد خلافه . ولم يزل الحال كذلك إلى أن منّ الله تعالى بالرخاء ، وكُشِف عن الناس ما نزل بهم من البلاء ، إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ .

ثم وقع غلاء فى أيام الفائز ، بوزارة الصالح طلائع بن رُزِّيك ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء النيل[(٣)] عن الوفاء . وكان بالأهراء[(٤)] من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة[(٥)] من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع [ من ] احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ،

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٢ ب) .

(٢) كذا فى و ، وهو فى م (٢٢ ب) وخشى ، وقد اختلفت المراجع المتداولة فى هذه الحواشى فى اسم هذا الوزير ، فهو فى السيوطى ( حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨ ) رضوان بن الوحشى ، وفى أبى المحاسن ( النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٨١ ) رضوان بن ولخشى ، وفى (Précis De L'Histoire D'Egypte: T. II. P. 327) رضوان فقط .

(٣) نسب أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣٣٩) هذا الغلاء إلى احتكار ابن زريك للغلال .

(٤) الأهراء هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والأتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان ، احتياطاً لأمثال الطوارىء الاقتصادية الوارده بالمتن ، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة . وهى غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان . (المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١) .

(٥) فى و "يسيرة" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) ، وهو أقرب للمعقول .

وتصدّق على جماعة من المتجملين[١] والفقراء بجملة كثيرة . وتصدّق سيف[٢] الدين حسين وغيره من الأمراء وأرباب الجهات[٣] بالقصر ما نفّس عن الناس ، ولم يستمر [ الحال ] على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرّج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبيـة وسلطنة العادل أبى بكر بن أيوب ، فى سنة [ ست و[٤] ] تسعين وخمسمائة : وكان سببه توقّف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعا وأصابع . فتكاثر مجئ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبّ هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم القوت حتى أكل (٩ ب) الناس صغار بنى آدم من الجوع ، فكان الأب يأكل ابنه مشويا ومطبوخا ، والمرأة تأكل ولدها ؛ فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الأمر وأعيا الحكام ، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذه أو شىء من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تتهيّأ ، فإذا هى لحم طفل ؛ وأكثر ما يوجد ذلك فى

---

(١) المقصود بلفظ المتجملين هنا الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم . (محيط المحيط) .

(٢) كان هذا الأمير ابن أخى الوزير طلائع بن رزّيك . أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧) .

(٣) لعـل المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى (biens, richesses) ، نقلا عن (Dozy : Supp. Dict. Ar.) . والجهات — ومفردها جهة — الضرائب الديوانية أيضاً ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط . انظر المقريزى (السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٧٣) ، والقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤) ، وكذلك : (Quatremère : Histoire Des Sultans Mamlouks I. 1. P. 17. N. 17)

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٣ ا) . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ١٥٦ ، وما بعدها) ، وعبد اللطيف البغدادى (كتاب الإفادة والاعتبار ص ٦٢ ، وما بعـدها) ، وابن إياس (بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦) ، حيث توجد تفصيلات ضافية بصدد هذا الغلاء وما أعقبه فى السنوات التالية من قحط ووباء .

أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية ، وغُرِّق[1] فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه ، وقل منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكلّ ما تنبته الأرض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى برمودة حتى صار المقياس فى برّ مصر ، وانحسر الماء عنه إلى بر الجيزة ؛ وتغير طعم الماء وريحه . ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلا قليلا إلى السادس عشر من مسرى ، فزاد إصبعا واحدا ؛ ثم وقف أياما ، وأخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعا وست عشرة إصبعاً ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخّر بهـا سوى اثنين أو ثلاثة ، ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر فإنها فقدت ، حتى بيع الرأس الواحد [ من البقر ] بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً . وجافت الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحى بجميع الأقاليم من كثرة الموتان ، وما زرع على قلته أكلته الدودة ، ولم يمكن ردُّه لعدم التقاوى والأبقار . واستمرّ أكل لحوم الأطفال ، وعُدِم الدجاج جملة ؛ وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت ، وكانت جماعة من أهل الستر يخرجون فى الليل ويتحطّبون من المساكن الخالية ، فإذا أصبحوا باعوها . وكانت الأزقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل ، وكان الرجل بالريف فى أسفل مصر وأعلاها ( ١١٠ ) يموت وبيده المحراث ، فيخرج آخر للحرث فيصيبه ما أصاب الأول . واستمرّ النيل ثلاث

---

(١) كذا فى و ، ك (٢٩ ب) ، وهو فى م (٢٣ ا) "حرق" .

سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح إلى ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال ، وقسّم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثنى عشر ألف نفس ، وجعلهم فى مناخ[1] القصر ، وأفاض عليهم القوت ؛ وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء . وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام بعد طول[2] الطوى سقط ميتاً ، فيدفن منهم كل يوم العدّة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو[3] مائتى ألف وعشرين ألف ميت ، فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع ، ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم . وتعطلّت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنةٌ سبعٌ افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث أو يزرع[4] ، فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم ، ولم تزرع أكثر البلاد لعدم الفلّاح . وعدمت الحيوانات جملة ، فبيع فرّوج بدينارين ونصف ؛ ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالا ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسنى يوسف عليه السلام ، وطمع أن يَشْترى بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمسك الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست

(١) المناخ فى الأصل المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية ، (المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، حاشية ٥) ، وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون . (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٩) . انظر أيضاً ص ٢٨ ، حاشية ٤ .

(٢) فى و "حلول الطول" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) ، وكذلك ك (٣٠ ا) .

(٣) فى و "فى مدة يسيرة لمواراة بعض من مات نحو مايتى الف وعشرين ..." ، والعبارة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) .

(٤) فى و "يحرث ولا يزرع" .

كلها ولم ينتفع بها [ فرماها[١] ] . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شرّ ميتة ، و بعضهم أجيح فى ماله ، إِنَّ رَبَّكَ لَبِالمِرصَادِ [ وَهُوَ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ[٢] ] .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية بسلطنة العادل كُتُبْغا[٣] ، فى سنة ست وتسعين وستمائة : وذلك أن بلاد بَرْقة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، وجفت الأعين منها ، وعمّ أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر[٤] ، فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً ، ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة . وتأخّر الوَسْمِىّ[٥] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع ، فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا . ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء ، وضجّوا وابتهلوا إلى الله سبحانه ، فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد . ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار . وتأخّر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات [ أوان ] الزرع ، وجفّت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان [ بالقدس ][٦] . وكان مبلغ ماء النيل

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤ أ) .

(٢) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٣٠ ب) .

(٣) يوجد بهامش الصفحة فى و ، قبالة هذا الاسم العبارة التالية "كتبغا بضم الكاف وسكون المثناة الفوقية وضم الموحدة" .

(٤) لعل السبب فى خروج ذلك العدد من برقة إلى مصر من دون غيرها من خضراء البلاد المجاورة كإفريقية (تونس) مثلا ، أن برقة — أو على الأقل القسم الشرقى منها حتى جهة العقبة — كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالمناشير تارة لأمرائه من المماليك ، وتارة لرؤساء العرب الظاعنين هناك . انظر القلقشندى . (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ — ٣٩٦) .

(٥) الوسمى هنا مطر الخريف ، ومن معانيه أيضاً محصول الذرة الأول (Dozy. Supp. Dict. Ar.)

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤ أ) ، وتقع عين سلوان بوادى جهنم (Valley of Kedron) بالقدس جنوبى دائرة الحرم (Haram Area) ؛ وربما خصها المقريزى =

فى هذه السنة ، أعنى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة أصبعا ، ونزل سريعاً ، وكُسِر [ بحر ] أبى المنجا[١] قبل أوانه بثلاثة أيام خوفا من النقص ؛ فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة درهم ، والشعير إلى ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرِجت الغلال من الأهراء ، وفُرِّقت فى المخابز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات فى شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة[٢] أردب ، ما بين قمح وشعير ؛ وراتب الحوائج [٣] خاناه عشرين ألف رطل لحم فى اليوم . وكان قد ظهر الخلل فى الدولة لقلّة المال وكثرة النفقات ، فتعدّدت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطُرِحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين و بالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا أنهم يمنّون أنفسهم بمجىء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها . فعند إدراك الغلال هبَّت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت ترابا أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها . وعَمّت تلك الريح [٤] والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم

---

= بهذه الإشارة لكونها عينا مباركة بالقدس ، أو لأنها كانت تسق أراضى موقوفة على الفقراء . انظر (Le Strange : Palest. Under Moslems, pp. 74, 162, 179, 212, 220, 223) .

(١) حفرت هذه الترعة فى العهد الفاطمى لرى بعض أراضى الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل ، وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعيا اليهودى فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والأيوبيين . ( المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦ ) .

(٢) كذا فى و ، ك (٣٠ ب) ، وهو فى م (٢٣ ب) "سبعماية" .

(٣) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهى عربية ، وخاناه وهى فارسية ، ومعناها معاً فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ ، حاشية ٤ ) .

(٤) فى و "الزروع" ، وهو خطأ واضح ، واللفظ المثبت هنا من م (٢٤ ب) .

الشرقية ، ومرّت إلى الصعيد الأعلى ، فهاف الزرع . وفسد الصيفى من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقى ؛ فتزايدت الأسعار . وأعقبت تلك الريح أمراض وحميّات عمّت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل وما يحتاج إليه المرضى ، (١١١) وعدمت الفواكه ؛ وأبيع الفروج بثلاثين درهما ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، [ والبيض [1] كل ثلاث حبات بدرهم ] . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعدس إلى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب ، فبلغت الغرارة القمح إلى مائتى درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة أمثالها . وكان ببلاد الكرك والشوبك و بلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر [2] ما ينيف عن عشرين ألف غرارة ، فحملت إلى الأمصار . وأقحطت مكة ، فبلغ الأردب القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس . ونزحت [3] سكان قرى الحجاز . وعدم القوت ببلاد اليمن واشتدّ [ بها ] الوباء ؛ فباعوا أولادهم فى شراء القوت ، وفروا إلى نحو حَلْى [4] بنى يعقوب ، فالتقوا

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤ ب) .

(٢) البواكر جمع بيكار ، وهو لفظ فارسى معرب ، وقد جرى فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، حاشية ١ ؛ ص ٥٣٦ ، ٦١٦) .

(٣) فى و "نزعت" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٥ ا) ، وكذلك ك (٣١ ا) .

(٤) فى و "حلل" ، وكذلك فى ك (٣١ ب) ، وفى م (٢٥ ا) "جلى" ، والرسم المثبت هنا من ياقوت (معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٣٣٧) ، حيث وردت "حلى" فقط ، وأنها بلد باليمن على ساحل البحر .

بأهل مكة وضاقت بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم وهلكت مراعيهم ، وأمسك القَطر عنهم . واشتدّ الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ؛ فعظم الجوع ، وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه (١) بالعصى من النَّهابة . فكان من الناس من يُلقى نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالى بما ينال رأسه و بدنه من الضرب ، لشدّة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوى الحاجات ، وفرّقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير المائة مائة [ فقير (٢) ] وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً فى مرقه الخبز ، يمدّه لهم سماطا يأكلون جميعاً ، وفيهم من يعطى فقراءه رغيفاً رغيفاً ، و بعضهم كان يفرّق الكعك ، و بعضهم يعطى رقاقا ؛ فخفّ ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان (١١ ب) ؛ وطُلبت الأدوية للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة فى شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، و بيع من دكان يعرف بالشريف عَطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، [وآخر خارج (٣) باب زويلة — بيع فى كل واحد منها بنحو من مثل ذلك ] . وطُلب الأطباء ، وبُذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم فى اليوم مائة درهم ؛ ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من

---

(١) فى و "يحملونه"، والرسم المثبت هنا من م (٢٥ ا) .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (٢٥ ا) .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (٢٥ ا) ، وفى ك (٣١ب) .

يرد اسمه الديوان السلطانى فى اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف [1] نفس ؛ وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحُفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها ؛ وجافت الطرق والنواحى والأسواق من الموتى . وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصاً الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمى ، ويُمسَك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شىء من لحمه . وخلت الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التى كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتاً فى مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردّهم لكثرتهم .

ومع ذلك زَكَتْ [2] الغلال فى الكيل أضعاف المفهوم [3] : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحدا من الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكّن أحدا أن يحمل منه شيئا . فلما كان أوان الدراس لم يَرْضَ بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك المائة فدان الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتّشه فلم يجد به شيئا من الفول ؛ فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع بتبنه ، فحصّل منه سبعمائة وستون أردبا . فعُدّ ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر ، وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ .

وكثرت أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان الواحد من الباعة يستفيد فى اليوم المائة والمائتين ، ويصيب الأقلُّ من السوقة [ ربحاً ] فى اليوم ثلاثين درهما . وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول (١١٢)

---

(١) فى م (٢٥ ب) فقط "ثلثماية" .

(٢،٣) فى و "فزكت" ، وفى ك (٣٢ ا) أيضا ، ولا وجود لهذه الجملة المحدودة بالرقين فى م (٢٥ ب) .

الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح فى الغلال — من الأمراء والجند وغيرهم — فى مدة الغلاء ، إما فى نفسه بآفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عمّا باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ؛ فلما صار إليه ثمن الغلال أنفق معظمه فى عمارة دار ، وزخرفها وبالغ فى تحصينها و إجادتها ، حتى إذا فرغت وظنّ أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشىء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقّفت أحوال[1] الوزير [ فخر الدين[2] بن الخليلى ] ، وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، [ وتكاثر[3] جورهم ] ، وعظم طمعهم فى أخذ البراطيل والحمايات[4] ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت ، فنودى أن يستقرّ الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلس درهم ؛ هـذا أول ما عُرف من وزن الفلوس . واشتدّ ظلم الوزير — وهو الصاحب فخر الدين [ بن ] الخليلى — لتوقّف أحوال

---

(١) فى و "الاحوال" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٦ أ) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين مما يلى بهذه الصفحة (سطر ١٣) ، وقد تقلد هذا الوزير منصب الوزارة مرات حتى أوائل الحكم الثالث للسلطان الناصر محمد بن قلاون . المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٦ ، ٨٣٦) ؛ وكذلك : (Zetterstéen : Beiträge. pp. 33, 37, 40, 43, 145, 153) .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (٢٦ أ) ، وفى ك (٣٢ ب) .

(٤) عرّف المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣ — ١١١) فى باب أقسام مال مصر ، هذين النوعين من الضرائب ، وأتى على تاريخهما فى عبارة واضحة مختصرة ، ونصها (ص ١١١) : "وأما البراطيل ، وهى الأموال التى تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها ، فأول من عمل ذلك بعصر الصالح بن رزيك فى ولاة النواحى فقط ، ثم بطل وعمل فى أيام العزيز بن صلاح الدين [الأيوبى] أحيانا ، وعمله الأمير شيخون فى الولاة فقط ، ثم أفحش فيه الظاهر برقوق ...... وأما الحمايات والمستأجرات فشىء حدث فى أيام الناصر فرج [بن برقوق] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون ، وعمل مثل ذلك الأمراء ، وهو من أعظم أسباب الخراب..." .

الدولة من كثرة الكلف ، فأرصَد متحصل المواريث[١] للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره : فإذا طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما انجرّ إليه من الإرث ، كلّفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تمّ الإثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك [ المطالبة[٢] ] .

واشتدّ الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقِيَم ، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحى ، وحُملت التقاوى السلطانية من الضياع . واشتدّ الأمر على أهل دمشق ونابلس و بعلبك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض [ والموت[٣] ] وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها : وهى أن رجلا من أهل الفلح بجبة عسال — إحدى قرى دمشق الشام — خرج بثور[٤] (١٢ ب) له ليَرِد الماء ، فإذا عدة[٥] من الفلاحين قد وردوا[٦] الماء ، فأورد الثور حتى [ إذا ]

(١) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشرية ، وقد شرح المقريزى ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ) أصله وطرق تحصيله فى عصره بالآتى : "وأما المواريث ، فإنها فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم ، من أجل أن مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وأن البنت إذا انفردت استحقت المال بأجمعه . فلما انقضت أيامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة أموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهى التى يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى" .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٦ ا) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٦ ا) .

(٤) فى و "ثور" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(٥) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية بخط المتن "أعجوبة لم تسمع مثلها" .

(٦) فى و "فوردوا" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

اكتفى نطق بلسان فصيح أَسْمَعَ من بالمورد ، [ و ] قال : "الحمد لله والشكر له .
إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدبة ، فشفع لهم النبى صلى الله عليه وسلم ،
و إن الرسول أمره أن يبلّغ ذلك ، و إنه قال يا رسول الله فما علامة صدقى عندهم ،
قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة" ، وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان
مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية ، وجاءوا من كل حدب
ينسلون ، فأخذوا شعره وعظامه للتبرّك ، فكانوا إذا بخروا به موعوكا برئ .
وعُمل بذلك محضر مثبوت على قاضى البلد ، وحُمل إلى السلطان بمصر ؛ فوقف
عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس خبره وشاع[1] ذكره .

وعقب ذلك انحلّت الأسعار ، وجاء الله بالفرج ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ
مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ؛ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ
السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ
لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .

وفى أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء بالديار المصرية ،
فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاون ؛ وعزّ القمح ووصل كل أردب إلى سبعين
درهماً ، والفول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم ، ولا يكاد يوجد .
وعدم القمح من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة
من الناس ، وصار الخبز كالكُسْب من السواد ؛ فرتّب الوالى على كل حانوت
أربعة من أعوانه معهم المطارق[2] لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب .

---

(١) توجد هذه القصة بحذافيرها فى المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ،
ص ٨١١ — ٨١٢) .

(٢) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الخشن (rondin de bois brut) ،
كالتى يستعملها البدو فى سوق الجمال . (Dozy : Supp. Dict. Ar.) .

فضجّ⁽¹⁾ الناس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراء وقال لهم : " يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر علىّ ، وشهر على الله " ؛ ففتح الأمراء الشون⁽²⁾ ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهماً ، ففرج عن الناس ؛ وفتح السلطان حواصله فى شعبان ، وباع كل أردب بخمسة وعشرين [ درهما ] . ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلّ السعر .

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان ، وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة⁽³⁾ ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً . وكُسر (١١٣) الخليج ، فانحطّ الماء وارتفع السعر ، فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين [ درهما ] ، والشعير إلى مائة ، والخبز إلى رطل ونصف بدرهم . وعزّت الأقوات وقلّ وجودها ، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات ؛ وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس . و [ فى هـذا الغلاء ] بلغ الفرّوج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين ؛ وكان السائل يطلب اللبابة ليشمّها ، ويصيح حتى يموت ؛ فأمر السلطان بجمع الفقراء ، وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجّار . ودام [ هـذا ] الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت

---

(١) فى و "فضجوا" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(٢) فى و "السوق" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(٣) وقع بمصر قبل هذا التاريخ وباء شنيع لم يبق ولم يذر ، واجتاح أمم الشرق والغرب معاً ، وتاريخه سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) فصاعدا لمدة سنتين تقريباً ، وكان حريا بالمقريزى أن يذكره قبل الوباء الذى وقع فى السنة المذكورة هنا بالمتن . وهذا الوباء العام هو المعروف فى تاريخ الشرق الأدنى باسم الفناء الكبير (Great Plague) ، وفى التاريخ الأوربى فى العصور الوسطى باسم الموت الأسود (Black Death) وكان سببه انتشار بعض الأمراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى إلى مصر وأوربا ، على أنه يظهر أن المقريزى لم يذكر أخبار هذا الوباء المشهور عامداً ، وربما كان السبب فى ذلك أنه قصر نفسه على أخبار الأوبئة الناجمة عن الغلاء وسوء الحكم فى مصر .

الأراضى ، وحصل الرخاء بعد ما خامر اليأس القلوب ، وظنّ الكثير من الناس دوام تلك الشدّة ، واستبعد حصول الفرج ؛ وهى حادثة شاهدناها ، ومحنة أدركناها . وَهُوَ الَّذِى يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِىُّ الْحَمِيدُ .

***

## فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرّت طول هذه الأزمان التى دُفِعنا إليها

اعلم تولّى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حلّ بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقِل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرِف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلِم من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور[1] جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيّفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى فى الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حلّ بمصر فإنه بخلاف ما قدّمناه ، و بيانه أنّ النيل قصر جَرْيه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فشرِق أكثر الأراضى ، وتعطّلت من الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمّ الإقليم كلّه ،

---

(١) فى و "لقصور" .

فأحبّ الناس لذلك الكثير من البذر ؛ وكانت الغلّات بأيديهم قليلة ، لعدم (ص ١٣ ب) زراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين كما مرّ . لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتى درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ، إذا تأخّر جرْى النيل بها أن يمتدّ الغلاء سنتين . فلما كان أوان مجىء الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين ، انحلّت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمرّ الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة [قمح[1]] يبلغ ثلاثين درهماً الأردب ، فبيع فى اليوم الثانى لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً ، وتزايد حتى بيع فى سنة اثنتين وثمانمائة ببضع وسبعين درهماً الأردب . وتمادى الأمر كذلك إلى أن قصر مدّ النيل فى سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم . وسرى ذلك فى كلّ ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الأجراء — كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن[2] — تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من [عند] الله تعالى فى سنة سبع وثمانمائة . فكثرت زيادة النيل ، وعمّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومَنْعُ الناس من الوصول إليها إلا بما أحبُّوا من الأثمان ، والثانى زكاء[3] الغلال فى

(١) ما بين الحاصرتين وارد فى م (٢٧ ب) فقط .
(٢) فى و ، وفى ك أيضاً (٣٤ ب) "المسببين" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٧ ب) .
(٣) كذا فى و ، وهو فى م (٢٨ ب) بغير همزة ، وفى ك (٣٤ ب) "زكى" .

سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن . فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجلّ الخطب ، وعظم الرزء ، وعمّت البلية وطمّت ، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعمّ الموتان حتى نفقت الدواب فى سنة ست و [سنة] سبع ، وعزّ وجودها ، و بلغت أثمانها إلى حد نستحى من ذكره . ونحن الآن فى أوائل سنة ثمان وثمانمائة (١) ، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج إليه ، وسوء التدبير (١١٤) وفساد الرأى ، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة (٢) أشياء لا رابع لها : —

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصّل إلى شىء منها إلا بالمال الجزيل . فتخطّى لأجل ذلك كلّ جاهل ومفسد وظالم وباغٍ إلى ما لم يكن يؤمّله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصّلِه بأحد حواشى السلطان ، ووعدِه بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلّده ذلك العمل وتسليمه إياه ، [و] ليس معه مما وَعَد به شىء قلّ ولا جلّ ، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وَعَد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزىّ وخيول وخدم وغيره ؛ فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه

(١) هنا دليل مادى لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذى حدا المقريزى إلى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد بحرد المخطوط (Colophon) من إشارة إلى تاريخ الكتابة .

(٢) قبالة هذه العبارة بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية "اسباب العلا والمحن والونا ملان . . . . مها الرشوة . . . : تشابه الرشوة" .

يغمض عينيه ولا يبالى بما أَخَذَ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقّه من الحرائر ؛ ويحتاج إلى أن يقرّر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجّل منهم أموالا ، فيمدّون هُمْ أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا ، ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفّون [1] ولا يكفون . ثم ينساق [2] البائس فى جمع الأموال التى استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشى السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولى متقلداً عملا من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنية وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال [3] . ولا [4] يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلّد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيُحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويَشْخَص [5] فى أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ؛ فلا يجد بدًّا من الالتزام بمال آخر ، ليقلّد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهِى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوّع المظالم اختلّت أحوالهم ، وتمزّقوا كل (١٤ ب) ممزق ، وَجَلوا [6] عن أوطانهم ؛ فقلّت مجابى البلاد ومتحصّلها ، لقلة ما يزرع [بها] ، وخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدّة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان هذا الأمر كما قلنا مدة أيام الظاهر [برقوق] إلى

---

(١) وردت هذه الجملة فى جميع النسخ المتداولة هنا كالآتى : "بحيث لا يعفوا ولا يكفوا" .

(٢) فى و "ينباء البايس" ، وفى م (٢٨ ب) "ببناء البايس" ، وفى ك (٣٥ ا) "ينبا البايس" .

(٣) فى و "المال" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ا) .

(٤) فى و "ولم" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ا) .

(٥) فى و "لشخص" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) .

(٦) فى و "فخلوا أهلها ورحيلهم عنها" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ب) .

أن حدث غلاء سنة [ ست ] وتسعين ، كما مرّ ذكره[١] ، فظهر بعض الخلل لا كلّه في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلات الظاهر وتوالي برّه مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمُت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر [ برقوق ] ، فحدث لموته اختلاف[٢] بين أهل الدولة [ آل ][٣] إلى تنازع وحروب قد ذكرتها في كتاب مفرد[٤] . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار[٥] وقطّاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب[٦] الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقّ [ عليهم ] كلمة العذاب . وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا .

السبب الثاني غلاء الأطيان : وذلك أن قوما ترقّوا في خدم الأمراء يتولفون إليهم بما جبوا[٧] من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدّوا إلى الأراضي الجارية في إقطاعات

---

(١) انظر ص ٤٠ — ٤١ .

(٢) في و "اختلافاً" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢٨ ب ) .

(٤) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقريزي مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ولا يزال الجزء الخاص بهذا العهد منه مخطوطاً تحت الطبع في المستقبل القريب .

(٥) الزعار — والزعرة والزعر أيضاً — جمع زاعر ، وهو اللص والمحتال والعيار والحرفوش والمتشرد (filou, vaurien) . انظر (Dozy : Supp. Dict. Ar.).

(٦) ورد هذا اللفظ في جميع النسخ المتداولة في هذه الحواشي "بارتكاب" .

(٧) في و "جبون" ، وفي م (٢٩ ا) "يجبون" .

الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من الفلاحين ، وزادوا فى مقادير الأجر . فتقات لذلك متحصَّلات مواليهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدّونها إذا شاءوا عليهم . فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا ، و بلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بَذرِه ما تقدّم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث (١٥ ا) والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدّت وطأتهم على أهل الفلاح ، وكثرت المغارم فى عمل الجسور[١] [وغيرها] ، — وكانت الغلة التى تتحصّل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما[٢] فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم — منعت الأرض زكاتها[٣] ، ولم تؤتِ ما عهد[٤] من أكلها ؛ والخسارة يأباها كل واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا . [و] مع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم ، وعظمت فى احتجار أسباب[٥] الرفه نهمتهم ، استمرّ السعر مرتفعا لا يكاد يُرجى انحطاطه ؛ فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطّلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلّت الغلال

---

(١) الجسور — والمفرد جسر — الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ، لحفظ البلاد من أخطار الفيضان ؛ وهى نوعان : جسور سلطانية ، وهى الجسور العامة التى يجب على السلطان تعهدها بالعمارة والإصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهى الجسور الخاصة الواقعة فى إقطاع من الإقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع أن يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ؛ ويظهر أن العمل فى تلك الجسور كلها كان سخرة . انظر القلقشندى ، صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٤٨ — ٤٥٠ ؛ ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦ — ١٧ ؛ المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

(٢) فى و "سما فى الارض" ، وكذلك فى ك (٣٦ ا) ، والصيغة المثبتة هنا من م ٢٩ ا .

(٣) كذا فى و ، وكذلك ك (٣٦ ا) ، وفى م (٢٩ ا) "بركاتها" .

(٤) فى و ، وكذلك ك (٣٦ ا) "ما عوض" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٩ ا) .

(٥) فى و "ارباب" .

وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشرّدهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب[١] ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن ازدراعها لغلوّ البذر وقلّة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذى قلنا على البوار والدمار ، سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً .

السبب الثالث رواج الفلوس : اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل عَلَمًا ودليلا ، أنه لم تزل سنّة الله فى خلقه ، وعادته المستمرّة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلّها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل ويونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة — ، ثم فى الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، — أنّ النقود التى تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال (ص ١٥ ب) إنما هى الذهب والفضة فقط ، لا يعلم فى خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنّهم اتخذوا أبدا فى قديم الزمان[٢] ولا حديثه نقدا غيرهما ، حتى قيل [إن] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق .

---

(١) فى و ''البلاد'' ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب) .

(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : ''مطلب اول من ضرب الدينار والدرهم'' .

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرتُ إليـه ، فأقول
مستعينا بالله ربى ، فإنه مولاى وحسبى : اعلم زادك الله علما ، وآتاك بيانا وفهما ،
أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل [ إن ] أول
من ضرب الدنانير والدراهم ، وصاغ الحلى من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن
شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداولَ الناس ذلك من زمنه .
وآخرما كانت الدراهم على نوعين : السوداء[1] الوافية ، والطبرية العتق[2] ، وهما
غالب مايتعامل به البشر ؛ وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية[3] . وكانت نقود
العرب فى الجاهلية التى تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك
دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين — سوداء وافية ،
وطبرية عتيقة . وكان وزن[4] الدرهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام
مرتين ، ويسمى المثقال درهما ، والمثقال[5] دينارا . ولم يكن شىء من ذلك يتعامل

---

(١) عرف المقريزى فيما يلى هنا (ص ٦٣) الدراهم السوداء — أو السود ، أوالمسودة — بالآتى : "وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة ." انظر ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٩) ؛ وكذلك القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨) .

(٢) ذكر (De Sacy : Traité de la Monnaie Musulmane, P. 12. N. 3) أن الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كانت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان .

(٣) كذا فى و ، وصيغة م "جوادقية" ، وفى ك "جوارفه" ؛ وفى المقريزى (كتاب شذور العقود فى ذكر النقود — Tychsen — ، ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع (De Sacy : Op. Cit. p. 13. N. 2) أن يجد معنى مفهوما لذلك اللفظ . هذا وقد ذكر (Sauvaire : Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes. II. P. 150. N. 1) أنه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة "جرارقة" فى بعض النسخ الخطية التى وقعت له من هذا الكتاب ، وأنه جمع "جرّيق" ، أى إغريق . على أنه يوجد فى محيط المحيط أن الجورق — والجورف أيضاً — الشىء الظليم ، فلعل المراد بلفظ "جوارفية" نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٤) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : "وزن الدرهم والدينار فى الجاهلية والاسلام" .

(٥) عرف المقريزى (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٦٠) المثقال =

به أهل مكة فى جاهليتها ، و إنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير .
وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو اثنتا (١)
عشرة أوقية ، والأوقية وهى أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم .
[ والرطل الآن بمصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل
مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون
درهما ، فيكون الرطل (٢) ستمائة درهم ] . والنِّش وهو نصف الأوقية — حُوِّلت
صاده شينا فقيل نِش — وهو عشرون درهما ؛ والنواة (٣) وهى خمسة دراهم .
والدراهم على قسمين : طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة
دوانيق ، و بغلية (٤) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة

---

بأنه "اسم لما له ثقل ، سواء كبر أو صغر ؛ وغلب عرفه على الصغير ، وصار فى عرف الناس اسماً على الدينار". ويرجع إطلاق المثقال على الدينار فى العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ ( ٦٩٥ م ) ، بعد إصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، إذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالا واحداً كما كان قبلا ، (أى ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراما) ، وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ ، و (Enc. Isl. Arts. Mithkāl, Dinār) .
هذا ويفهم من المتن أن المثقال كان يطلق أيضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجح نقلا عن الماوردى (الأحكام السلطانية ، ج ١٤٧ ) أن الدراهم المتداولة فى بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة أوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثقال .

(١) فى و "اثنى عشر وقية" ، وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة ، العبارة الآتية : "الرطل الومه" .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (٣٧ ا) ، ولكنه فى م (٣٠ ا) .

(٣) أوضح المقريزى ( الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٢٣ ) هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية ، ونصها مصححاً : "العرب تقول نواة فتعنى بها خمسة دراهم ، كما تقول النش لعشرين درهما ، والأوقية للأربعين درهما . . ." .

(٤) ذكر (Sauvaire : Op. Cit. II. pp. 137—139) أن الدراهم البغلية هى التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب . راجع أيضا (De Sacy : Op. Cit. P. 12. N. 4. ، و Ibn Battoutah : Voyages - ed. Defrémery. I. P. 168.) ، حيث وردت العبارة الآتية : "ودراهمهم فضة خالصة تعرف بالبغلية" . (انظر الصفحة التالية ، سطر ٣) .

الدرهم من الجوارفية[١] ( ص ١١٦ ا ) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثمان حبات وخُمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتدّ . [ والدرهم البغلى كان[٢] يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز[٣] ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز ] . وكان الدينار يسمّى لوزنه دينارا ، وإنما هو تبر[٤] ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدّم ذكره .

وقيل إن المثقال منذُ وضع لم يختلف فى جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذى اخترع الوزن[٥] فى الزمن القديم بدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبّة ، زنة الحبة مائة من حبّ الخردل البرّى المعتدل ؛ وإنه ضَرَب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضْعَفَ[٦] وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركّب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ،

---

(١) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (٣٧ ا) ، ولكنه فى م (٣٠ ب) .

(٣) الراجح أن المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا فى المعاملات ، ففى محيط المحيط "جوّز ... الدراهم جعلها جائزة أى رائجة ... ... ؛ وتجوّز الدراهم قبلها على مافيها من الزيف" . انظر أيضا (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 138. N. 1.) .

(٤) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء فى ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد . انظر محيط المحيط ، و (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 144) .

(٥) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة فى و ، العبارة الآتية : "اختراع الوزن" .

(٦) المقصود بفعل "أضعف" هنا ضعّف ، أو ضاعف ، أى جعل الشىء ضعفين ، على أن صيغة هذا الفعل بالألف المتوسطة هى أبلغ الصيغ الثلاث . (انظر محيط المحيط) ـ

[ وخمسة[١] ، وعشرة ، وفوق ذلك ] ؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هى الشواهين[٢] .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلّى الله عليه وسلم أقرّ أهل مكة على ذلك كلّه ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفى رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أواقٍ من الفضة الخالصة التى لم تُغَشّ خمسة دراهم وهى النواة ، وفرض فى كل عشرين دينارا نصف دينـار . وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئا . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرّ النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشىء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، فى السنة السادسة[٣] من خلافته ؛ وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فـكلّم عمر رضى الله عنه فى مصالح أهل البصرة ، فوجّه معقل بن يَسَار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب[٤] والدرهمين الوزنة[٥] فى الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الـكِسروية[٦] ، وشـكّلها بأعيانها ؛

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك ص (٣٧ ب) ، حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد أضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

(٢) فى و فقط "الشرامين" ؛ والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) "الثانية" ، وفى م (٣١ ا) "الثامنة" ، وهو خطأ واضح ، إذ المعروف أن عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، على أنه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المـكان والزمان ؛ والجريب فى الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحبّ لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب . انظر ص٦٣ (سطر ٨) ، وكذلك الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ؛ و (Enc. Isl. Art. Djarīb) ، وما هنالك من مراجع .

(٥) كذا فى م (٣١ ا) ، وهو فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) "الدرهم" .

(٦) الـكسروية نسبة إلى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

(١٦ ب) غير أنه زاد فى بعضها "الحمد لله" ، وفى بعضها "رسول الله" ، وعلى آخر "لا إله إلا الله وحده" ، وعلى آخر "عمر" ، والصورة صورة الملك لا صورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [ ابن عفان ] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها "الله أكبر" .

فلما اجتمع[١] الأمر لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : "إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغّر الدرهم وكبّر القفيز[٢] ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وتُرزق عليه الذرّية[٣] ، طلبا للإحسان إلى الرعية . فلو جعلتَ أنت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ، ومضت لك به السنة الصالحة" .

فضرب [ معاوية ] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زيادٌ ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعةَ مثاقيل ، وكتب عليها ...[٤] ؛ فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلّداً سيفاً ، فوقع منها دينار ردىء فى يد شيخ من الجند ، فجاء به معاويةَ ورماه ، ثم قال : "يا معاوية ! إنا وجدنا ضربك شرّ ضرب" ،

---

(١) يلاحظ أن المقريزى عبر خلافة على بن أبى طالب ، ولم يذكر ما لعله أحدث من تغيير فى الدراهم مدة خلافته القصيرة ؛ على أنه يوجد فى (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 189) ذكر لدراهم "علوية" ، وكانت من معاملة اليمن .

(٢) القفيز مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع أردب ، وهو أيضا مقياس للأرض ، وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا ، والمعنى الأول هو المقصود هنا . انظر (Enc. Isl. Art. Kafīz) ، و (De Sacy : Op. Cit. P. 18) ، والماوردى ( الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩ ) .

(٣) كذا فى ك (٣٨ ا) فقط ، وهو فى و "الدره" ، وفى م (٣١ ا) كذلك بنقط ناقص .

(٤) بياض فى و ، يسع كلمة واحدة ، لعلها "زياد" .

فقال له معاوية : " لأحرمنَّك عطاك ، ولأكسونَّك القطيفة[١] " .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه[٢] بمكة ضرب دراهم مُدَوَّرة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضُرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدوّرها عبد الله و نقش بأحد الوجهين " محمد رسول الله " ، وبالآخر " أمر الله بالوفاء والعدل " . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاها الناس فى العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : " ما ينبغى أن نترك من سنة المنافق شيئاً " ، فغيّرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [ بن مروان ] ، بعد مقتل [ عبد الله ] ومصعب ابنى الزبير بن العوّام ، فَحَصَ عن النقود والأوزان والمكاييل ، وضَرَب الدنانير والدراهم ، فى سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه (١٧ أ) كتب فى صدر كتبه إلى الروم " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ " ، وذكر النبى صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم[٣] : " إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم فى دنانيرنا مِنْ ذِكْر نبيّكم ما تكرهون " . فعظم ذلك عليه ، وكلّم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم [ ودنانير[٤] ] فيها ذكر [ الله ] . فضرب

---

(١) لعل معنى القطيفة هنا جل البعير (Couverture de chame au) . انظر (Dozy Supp. Dict. Ar.) .

(٢) فى و " عنهما " .

(٣) يقصد المقريزى بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان إمبراطورها تلك السنة ، وهى توافق سنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثانى (Justinian II) . انظر (Camb. Med. Hist. Vol. 2. P. 457) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى [ حبة بالشامى[١] ، وجعل وزنَ الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء ] ، والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف . وكتب إلى الحجاج بالعراق أن اضْرِبْها قِبَلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : "قلْ هوَ اللهُ أَحَدٌ" ، ونهى أن يضرب أحد[٢] غيره . فضرب سُمَيْر[٣] اليهودى دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له : "عِيار درهمى أجود من [ عيار ] دراهمك ، فَلِمَ تقتلنى ؟" ؛ فأبى إلا قتله . فوضع [ سمير ] للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما يزنون [ الدراهم ] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كفّ بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم ، و [ بها ] بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه صورة ؛ وكان سعيد[٤] بن المسيّب يبيع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على المثقال الشامى ، وهى الميالة[٥] الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقال[٦] فى سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : "يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٢) فى و "احدا" .

(٣) ذكر (De Sacy : Op. Cit. P. 22) أن سميرا هـذا من أهل بلدة تيما من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم السميرية . انظر ايضا ما يلى ، ص ٥٥ ، سطر ٣ .

(٤) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم ، وقد توفى سنة ٩٤ هـ . (أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠) .

(٥) كذا فى جميع النسـخ المتداولة هنا ، وقد ترجم (De Sacy : Op. Cit. P. 21) هذا اللفظ إلى (trébucant) ، أى وافية الوزن .

(٦) يوجد قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الـكلمة الآتية : "مهمة" .

الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدّس الله فى الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السّكة (١) الإسلامية . وكان (٢) الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْر ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . و بعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسيَّرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها ؛ وتَقَدَّم إلى الأمصار كلها أن يُكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم ، وأن تُضرب الدراهم (١٧ ب) بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولا فأولا . وقدّر فى كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضرّاب ، ونَقَش [ على أحد ] وجهى الدرهم "قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" ، وعلى الآخر "لا إله إلا الله" ، وطوّق الدرهم من وجهيه بطوق ، وكتب فى الطوق الواحد "ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا" ، وفى الطوق الآخر "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ" .

ونقل الثقات أن الذى دعا عبد الملك إلى ما صَنَع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك فى أمور الأمة قال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء فى الزكاة أن فى كل مائتين — أو فى (٣) كل خمس أواقٍ — خمسة دراهم ، وأشفق إن جعلها (٤) كلها على

---

(١) عرف الماوردى (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها "الحديدة التى يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة" . وقد شرح المقريزى أيضا (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٨٦) لفظ السكة بأن "الدينار والدرهم المضروبين ، سمى كل منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة" .

(٢) فى و "وكان الرجل الذى ضرب اذ ذاك الدراهم رحل" .

(٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا "وفى" ، وقد عدلت بالصيغة التى بالمتن زيادة فى التوضيح .

(٤) فى و "يجعلها" ، والرسم المثبت هنا من م (٣١ أ) .

مثال السود العظام مائتين عددا يكون ذلك بخسا(١) للزكاة ، و إن عملها كلها مثال الطبرية — ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عددا وجبت الزكاة فيها — كان فى ذلك حيف وشطط على ربّ المال . فاتخذ [ عبد الملك منزلة بين ] منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس ، مع موافقة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك — وإلى أن صَنَع ما ذُكِر — يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار(٢) والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك عَمَد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثقال أيضا ، فإذا هو مابرح فى آباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التى زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقرّ ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : إحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدّل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١١٨) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى فريضة الزكاة بغير وكْسٍ ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنّة ، واجتمعت عليه الأمّة ، وضُبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مرّ زنة العشرة [ دراهم ] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة

(١) ف و "بخس" ، وفى م (٣١ ب) "بخمس" .
(٢) المقصود بعبارة "الكبار والصغار" هنا الدراهم الوافية وغير الوافية . انظر ما يلى .

من الشعير الذى وصف آنفا ؛ ويقال له درهم الكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركبّ ، ومن الرطل يتركبّ المدّ ، ومن المدّ يتركب الصاع . وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزنُ من الفضة وأثقل ، وكأنهم جرّبوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم ، [ فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم[1] بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم ] إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهما ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهما وسبعى درهم . وقيل إن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من [ حبّ ] الخردل ، ومنها رُكّب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدّم فى المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض[2] ، ونقش عليها "قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" ، فقال القراء : "قاتله الله ! أىّ شىء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض" ؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسّها[3] وهُمْ على غير طهارة ، فقيل لها المكروهة ، وصارت سِمَة لها وعلامة عليها . ولقد سُئل مالك رضى الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لِما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : "أول ما ضُربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد

---

(١) ما بين الحاصرتين وارد فى م فقط (٣٢ ب) .

(٢) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الأبيض أيضا . راجع (Sauvaire : Op. Cit. II. PP. 121-122, 156, 227-229)

(٣) الضمير عائد على الدراهم البيض .

ذلك ، وما رأيت أهل العلم أنكروه . ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك هاهنا " . (ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك[١] رحمه الله تعالى : " هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن رأيت أن تأمر بمحوها " ، فقال : " أردتُ أن تحتجَّ علينا الأمم أننا غيَّرنا توحيد ربّنا واسم نبينا " ؛ ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدّم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، [ ثم عمر[٢] بن عبد العزيز ] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك[٣] ضرب الهُبَيْرِيّة عمرُ بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدّد فى أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ [ من ] تخليص مَنْ قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ست ومائة من الهجرة أن يصيّر العيار إلى وزن سبعة ، وأن يُبطل السكك من كل بلد إلا واسط ؛ فَضَرب الدراهم بواسط ، وكبَّر السكة ، فكان خالد فى تخليص الفضة أشدّ ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد فى سنة عشرين [ ومائة[٤] ] . وتولى يوسف بن عمر الثقفى ، فأفرط فى الشدّة بحيث امتحن يوماً العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط ؛ وكانوا مائة صانع ، فضرب فى حبة مائة ألف سوط .

---

(١) فى و " لعمر بن عبد العزيز " ، وهو خطأ واضح يبرهنه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٧) ، والاسم المثبت هنا من م (٣٢ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤٠ ا) .

(٣) فى و " يزيد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز " . انظر (Muir : The Caliphate. P. 374) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ ا) .

وصغّر [ يوسف ] السكة ، وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد ابن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار — آخر خلفاء بنى أمية — ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحرّان حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية .

وكانت دولة بنى العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار[1] ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكّة العباسية ، وقطع منها ، ونَقَصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية[2] على المثقال البصرى (ص ١١٩) ، وكانت تُقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة ، فأقامت الهاشمية على المثاقيل ، والعتق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، و إلى سنة ثمان وخمسين ومائة . فضرب المهدى فيها سكّة مدوّرة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكّة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صيّر الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية[3] من الرّى ، على الدنانير والدراهم ؛ وضَرَب دنانير [ زنة ]

---

(١) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية إبان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) ، فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها . انظر ياقوت ( معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ؛ ج ٣ ، ص ٩٢٥ ) ، وكذلك (Enc. Isl. Art. Anbār) .

(٢) الهاشمية نسبة إلى بنى هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين . انظر (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 244) .

(٣) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا (عتاب) الكندى ، والى الرى من بلاد الهيطل ( أى بلاد ما وراء النهر ) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد ، وقد =

كل دينار [ منها ] مائة مثقال ، كان يفرّقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفرُ من ضرب دار الملوك　　يلوح على وجهـــه جعفرا

يَزِيد على مائةٍ واحـــدا　　إذا ناله معسرٌ أيسرا

وكان لبنى العباس دنانير الخريطة[١] ، وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار "ضَرْبُ الحَسَنِىّ لخريطة أمير المؤمنين" . قلتُ وهذه الدنانير هى التى يُنْعِم منهـا [ أمير المؤمنين ] على المغنّين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينـة بغداد ، وعمّره الحسن بن سهل . وصُيِّر نقصان الدراهم قيراطا غير حبّة ، واستمرّ الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [ فصار النقص أربعة قراريط وحبة[٢] ونصف حبة ] ، وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها ، و بطلت .

فلما قَتل الرشيدُ جعفرَ بن يحيى ، [ وتولّى الوزارة الفضل بن الربيع ] ، صيَّر السكة إلى السِّــنْدى [ بن شاهق[٣] ] ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدّم ذكره سبيل الدراهم ؛ فـكان خلاص السندى

---

= عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصغد وكشك ونسف وأشروسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاة الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم إقليمه باسمه ؛ فـكان غطريف بن عطا واليا على خراسان ، وإليه نسبت الدراهم الغطريفية ببخارى ؛ وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة ، وإليـه نسبت الدراهم المصيبية . انظر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 191 - 192, 217-218) .

(١) يظهر أن المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية ، ففى (Dozy : Supp. Dict. Ar.) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ١٣٤ ) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. P. 29.N.2) .

جيداً أشدّ الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الأمر فى ذلك كله عصراً يجوز [ فيه الدينار ] [١] جواز المثاقيل . ثم رُدّت [ المثاقيل [٢] ] إلى وزنها ، حتى كانت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصيَّر دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش (ص ١٩ ب) فى السكة بأعلى السطور "ربى الله" ، و بأسفلها "العباس بن الفضل" . فلما قُتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين [٣] ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [ تسع وعشرين للهجرة ] [٤] ، وضع فى الميزان لسانا ؛ وهو أول من صنع لسانا للميزان . ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدّم [٥] عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشَرِكوا بنى العباس فى الأمور . وتفنّنت [٦] الدولة فى الترف ، وتقلّص نور الهداية ، وتبدّلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله [ به ] ، فكان من ذلك غشّ الدراهم . ويقال إن أول من غَشّ الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفا عبيد الله بن زياد ، حين فرّ من البصرة سنة أربع

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من ك ( ٤١ ا ) .

(٣) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .

(٤) أضيف مابين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك — De Goeje — ، ج ٥ ، ص ٢٨٢٨)

(٥) فى و "مابعد عامة ايام المامون حتى مات" ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ٣٤ ا ) .

(٦) فى و "تغفلت" ، والرسم المثبت هنا من م ( ٣٤ ا ) .

وستين من الهجرة ؛ ثم فشت فى الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف[١] ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقنى الله على تفصيل ذلك ، [ إن شاء الله تعالى ][٢] .

***

## فصـــل

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوب إلى قِيم الأعمالِ وأثمان المبيعات الذهبَ خاصة ، كلّ سائر دولها جاهلية و إسلاما . يشهد لذلك بالصحة أنّ مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر وحديثه إنما هو الذهب ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله ، فيما أنا عازم عليه من إفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر ، منذ مُصّرت وعُرفت [ أخبارها ] ، وإلى هذا الزمن الحاضر[٣] .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبى هريرة رضى الله [ عنه ] قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "مَنَعَت العراق درهمها وقفيزها ، [ ومنعت

---

(١) كانت تلك الدراهم أحد الأنواع المقبولة فى المعاملات ، وقد ذكر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 102-104) أن الدراهم كانت فى عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهى : الجيدة ومعدنها فضـة خالصة ؛ والزيوف وهى الفضة المخلوطة ، وكانت تقبـل بقيمتها فى المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحـكومة فى معاملاتها وجباياتها ألبتـة ؛ والنبهرجة — ولعل صحتها المبهرجة — وهى التى لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة فى معاملات الأفراد والحـكومات ؛ والستوقة ، وهى التى كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة فى الدراهم الشرعية .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٣٤ ب ) ، وهو فى ك أيضاً ( ٤١ ب ) .

(٣) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقريزى كتاب خاص بموضوع خراج مصر ؛ على أن كتابه المواعظ والاعتبار ( ج ١ ، ص ٧٥ — ٧٩ ) يشمل مقالتين ضافيتين فى هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الإشارة . انظر المقريزى (شذور العقود — Tychsen — ، ص ٢٨ ) .

الشام مُدَّها ودينارها[١] ] ، ومنعت مصر أردبها ودينارها" ، أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كلّ بلد وما يختصّ به من كيل ونقد ، وأشار إلى أن نقد مصر الذهب . وكان فى هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، (ص ١٢٠ ا) [ فإنه ] لما افتتح العراق فى سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جَرِيب من الكرم عشرة دراهم ، و [ على ] كل جريب [ من ] النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب[٢] البُرّ أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك إلى عمر [ بن الخطاب ] رضى الله عنه ، [ فارتضاه[٣] ] .

ولما فُتحت مصر فى سنة عشرين على الصحيح فَرَض[٤] عمرو بن العاص على جميع مَنْ بها من القبط دينارين دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ، وقيل جُبيت ستة عشر ألف ألف دينار ؛ وضُربت الجزية على كل عِلج من علوج مصر الذين أُقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير فى كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقرّ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضى الله عنه أقرّهم على منزلة أهل الذمّة ، وفرض على كل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم ، [ وقيل مائة ألف[٥] ألف وستون ألف درهم ] ؛ وما زال خراج

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد فى ك أيضاً (٤١ ب) .

(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : "الجريب عشر قصبات والقصبة ستة اذرع ، والقفيز عشر الجريب ، من [ كتاب ] تحرير الأحكام لابن جماعة" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤٢ ا) .

(٤) فى و "ففرض" .

(٥) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٤٢ ا) .

السواد دراهم . ولولا خوف الإطالة لسردتُ الأخبار التى توضّح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم [ منه ] سفرٌ ضخم ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٍ .

وأما الفضة فكانت بمصر تُتّخذ حليّا وأوانى ، وقد يُضرب منها الشىء للمعاملات التى يُحتاج إليها فى اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عز[١] الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحى عفى الله عنه فى تاريخه الكبير : "وفى شهر ربيع الأول ، يعنى من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع[٢] والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار . ونزع[٣] السعر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرُفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جُدُد ، ففرُّقت فى الصيارف ؛ وقرئ سجلٌّ برفعها وألا يتعامل بها ، وأُنظِر من فى يده شىء منها ثلاثة أيام ، وأن يورَّد جميع ما تحصّل منها إلى دار الضرب .

---

(٢) فى و "ن" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٥ ا) . والمسبحى من المؤرخين المكثرين فى العهد الفاطمى ، وقد توفى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) . ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وإن كتابه المشار إليه هنا يقع فى ست وعشرين ألف صفحة ، وإنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة فى كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزى . راجع حسن إبراهيم حسن (الفاطميون فى مصر ، ص ٨) .

(٣) تقدمت الإشارة إلى هذين النوعين من الدراهم فى ص ١٤ — ١٥ هنا ، وقد تناولهما (Sauvaire : Op. Cit. II. PP. 164, 193-194, 204-206, 276) بما يوضح قيمة كل منهما فى النقود الإسلامية ، وخلاصته أن الدراهم القطع — أو المقطعة — كانت كمدلولها اللفظى دراهم غير كاملة ، لذهاب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل فى معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائما ، وتسميها الدراهم الغلة . أما الدراهم المزايدة — وصحتها الزايدة — فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة فى الحجم ، وليس فى الوزن .

(٣) فى و "وزع" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٥ ا) .

فاضطربت الناس ، وبلغت [الدراهم[١] القطع والمزايدة] أربعة دراهم بدرهم [من الجدد] ؛ وتقرّر أمر الدراهم الجدد على ثمانيـة عشر درهما بدينار . ثم اشتهر فى كتب (ص ٢٠ ب) الأخبار [أن الفضة صارت تُضرب نقودا بمصر ، وأنها سُمّيت] بين الدراهم [باسم] المسودة ، وبهـا كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، [وتعُرف بنقد[٣] مصر . وأدركتُ الإسكندرية] وأهلها لا يتعاملون إلا بهـا ، ويسمّونها الورِق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافا لم ينضبط إلى الآن[٤] " .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير[٥] من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى أيوب على مملـكتى مصر والشام ، وتملّك منهم محمد الكامل بن العادل . ففى ذى القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة أمَرَ [الكامل] بضرب دراهم مستديرة ، وتقدّم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق ، وهى التى يدعونها أهل مصر الورق . فهجر الناس [الدراهم] الورق ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملية — وهى التى أدركنا الناس

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين مما تقدّم . انظر ص ١٥ (سطر ٨) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٣) انفردت م (٣٥ ا) بالعبارة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون النسختين الأخريين و ، ك .

(٤) لم يُشِر المقريزى إلى نهاية اقتباسه من المسبحى ، على أنه من المعقول أن يكون آخره حيث الإشارة إلى ذلك بالمتن ، إذ توفى المسبحى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

(٥) فى و "ايسر من الفضة" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٠ ا) ، وكذلك ك (٤٢ ب) ، وهو معدّل لجوهر المعنى تماما ، على أنه هو الصحيح ، إذ الدراهم النقرة — وليست السوداء — هى التى كانت تغلب فيها نسبة الفضة على النحاس فى معظم العصور . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ — ٤٦٧) .

يتعاملون بها — ثلثيها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من النحاس .

وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجا حتى قلّ الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتقوّم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك . و [ كان ] الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، [و] الخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتنقص كل مائة مثقال شامى مثقالا وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقَّرات تقلّ عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان إلى شىء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقَّرات ، لم يُسَمَّ أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عُرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أُقيم قط بمنزلة أحد النقدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقّرات ، فلم يزل بمصر والشام ( ١٢١ ) وعراقى العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخُنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاسا يضربون اليسير منه قطعا صغارا تسميها العرب فلوسا[1] لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من

---

(١) ليس لفظ الفلوس — والمفرد فلس — عربى الأصل ، بل هو لفظ يونانى معرب ، وقد أخذته اليونانية قبلا من اللفظ اللاتينى (follis) ، ومعناه كيس النقود ؛ ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدرهم ، فقد أخذه العرب من لفظ (diram) فى الفارسية ، وهو يونانى الأصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) فى اللاتينية . انظر (Enc. Isl. Arts. Fals, Dirham, Dinār) .

هذه الفلوس إلا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبدا فى هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط . وكان سبب ضربها بمصر فى أيام الكامل الأيوبى — بعد أن لم تكن — أن امرأة تعرّضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى ، تستفتيه : "أيحل شرب الماء أم لا ؟" فقال : "يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟" فقالت : "إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، و إنى أشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيردّ [ السقّاء ] علىّ نصف درهم وَرِقا ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم" . فأنكر [ أبو الطاهر ] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلّم معه فى ذلك ، فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التى أربَت عمارتها على عامة الأمصار ، يُجْعل بإزاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضّح ذلك ما علقتُه من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم بن أبى زيد إلى بعض إخوانه يخبره بأخبار البلاد التى سلكها وما هى عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، فى سنة بضعٍ وأربعمائة . قال بعد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أُحميت بالدخان ، و يبالغون فى تجفيف[1] الرغفان ، ويتعاملون به فى الأسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم [ فى الإنفاق ] ، وينتقدونه نقدا قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا يرجعون إليه : فيردّون المثلوم والمُكَرَّج[2] ، كما يردّ الدرهم الزائف والدينار المبهرج[3] ،

---

(١) فى و "تخفيف" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ا) .

(٢) المكرج من الخبز هو الذى فسد وعلته خضرة . (محيط المحيط) .

(٣) جاء فى محيط المحيط ، أن "البهرج الباطل والردىء ، والدرهم الذى فضته رديئة" ، فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك . انظر أيضا ص ٦٢ ، ( حاشية ١ ) ، حيث ورد لفظ "النبهرج" للدلالة على نوع من النقود الرديئة .

ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ، [ويدخلون[١] به الحمامات] ، ويأخذه النبّاذ والخمّار ، ولا يردّه البزّاز ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدّر ، وحساب عندهم معلوم محرّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفا بقيراط[٢] . وكتبتُ من خط حافظ المغرب (ص ٢١ ب) محمد ابن سعيد فى كتابه الذى سماه "جنا النحل وحيا المحل" ما نصه : "فأخرج لى أحد هؤلاء التجار — يعنى[٣] تجارا رآهم ببغداد لما رحل إليها — ورقة فيها خطوط بقلم الخِطا[٤] ، وذكر أنها من ورق التوت فيها لين ونعمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان فى خان بالق[٥] من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها فيها ، وأنّ ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفعُ بما يأخذ بدلا عنها ، انتهى[٦] .

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦ ا) .

(٢) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان . انظر (Enc. Isl. Art. Ḳirāt) .

(٣) فى و "يعنى تجارهم ببغداد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهى الجزء الغربى من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جالق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت إغارات جنكز خان ومن وليه من خانات المغول . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٧ ، وكذلك Enc. Isl. Art. Kara Khitai)

(٥) فى و ، وكذلك ك (٤٣ ب) "اذا احتاج انسان بايع من بلاد الصين" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت "خان بالق" بالغين بدل القاف . هذا وكانت خان بالق عاصمة الصين ، وهى غير جالق بالق الواردة فى الحاشية السابقة . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ — ٤٨٠) ؛ وكذلك (Enc. Isl. Art. Khan Baliḳ)

(٦) وصف ابن بطوطة فى كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار — Defrémery — ج ٤ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ، ونصه : "وأهل الصين لايتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص ٢٦٠) ذلك يسبكونه قطعا .... ، وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بباء موحدة وألف =

وأخبرنى مَنْ لا أتهم أنه شاهد فى بعض مدن إقليم الصعيد أهلها يتعاملون فى محقّرات المبيعات بالكودة[١] ، وتُسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن بالفلوس . وأخبرنى ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشترى الكثير من المأكل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [ من ] أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمائة . وأدركنا ريفَ مصر وأهلُه يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبنُخال الدقيق ، وبردىء مشاق الكتان ، إلى آخر[٢] هذه الحوادث . وكل هؤلاء إنما يتّخذون ما تقدّم ذكره لشراء الأمور الحقيرة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئا من ذلك نقدا يُخزن ، ولا يشترى به شىء جليل ألبتة .

ولما ضُربت الفلوس كما مرّ[٣] فى أيام الكامل تتابع[٤] الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الأيدى ، وما زالت العامة تتعنّت فيها لما يُداخلها من القِطَع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدّم الولاة بصلاح ذلك .

---

= ولام مكسور وشين معجم مسكن وتاء معلوة ، وهو بمعنى الدينار عندنا . وإذا تمزقت تلك الكواغد فى يد إنسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا ، فأخذ عوضها جددا ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها ، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء . وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شىء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما أراد " . انظر أيضا (Gibb : Ibn Battuta, p. 369. N. 4) لشرح لفظ " بالشت " .

(١) عرّف المقريزى ( شذور العقود — Tychsen — ، ص ٥٠ ) الكودة بأنها الودع الذى يستخرج من البحر .

(٢) فى و ، وكذلك ك (٤٣ ب ) "ايسر" ، وفى م (٣٦ ب) "امس" .

(٣) فى و " كما ترى " ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) فى و "لم يتابع" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

وكانت الفلوس أولا تعدُّ فى الدرهم الكاملى ثمانية وأربعون فلسا ، ويُقسَّم الفلس أربع قِطع تُقام كل قطعة مقام فلس ، يُشترى بها ما يُشترى بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتمادى الأمر على ذلك إلى بعد الخمسين والستمائة[1] من الهجرة ، فسوّل بعض العمال لأرباب الدولة حُبّ الفائدة ، وضَمِن ضرب الفلوس بمال قرّره على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالا ، والدرهم (ص ١٢٢ ا) يعدُّ أربعة وعشرين فلسا . فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم ؛ ثم توطّنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يُشترى بها شىء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ، ولأغراض مايحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، وأكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل[2] والحمايات ، وضُربت الفلوس ، تَوَقّف الناس فيها لخفّتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن تُوزن بالميزان ، وأن يكون الفلس زنة درهم ؛ ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

---

(١) فى جميع النسخ المتداولة هنا "والسبعمايه" ، وهو غلط يبرهن عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) ، حيث ذكر المقريزى ما حدث فى سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤ — ٦٩٦ هـ ، ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م) من خلل فى النقد ، وذلك قبل سنة سبعمائة ؛ هذا وقد أدرك ناسخ ك فقط (٤٤ ا) تلك الغلطة ، فأشار إليها بالهامش بالجملة الآتية : "لعله ستمايه".

(٢) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولّى محمود [ بن على الأستادار(١) ] أمْرَ الأموال السلطانية ، شَرِه إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [ من الفلوس(٢) ] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضَمِن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالإسكندرية دارَ ضربٍ لعمل الفلوس . فكثرت [ الفلوس ] بأيدى الناس كثرة بالغة ، [ و ] راجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد . وقلّت الدراهم لأمرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلياً منذ تفنّنِ أمراءِ السلطان وأتْباعِهم فى دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزىّ وجليـل الشارة . ووُجِد مع ذلك الذهب بأيدى الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرجه الظاهر [ برقوق ] فى الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، وفى الصِلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو أقل وجدانا(٣) من الفلوس ، وأما الفضـة (ص ٢٢ ب) فقلّت حتى بطل التعامل بها لعزّتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها [ إلى ] ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقة ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة .

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p. 46) . انظر أيضا أبا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٦ ، ص ٣٨٠ ، و ( Wiet : Les Biographies du Manhal Safi. p. 245. No. 1671.)

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧ أ) .

(٣) كذا فى و .

و بلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس ، [ والفضة كل[١]
زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس ] التى كل درهم منها يعدّ
أربعة وعشرين فلسا ؛ و بلغ المثقال من الذهب بثغر الإسكندرية ثلاثمائة درهم
من الفلوس ؛ فَدُهِى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة
الأقوات ، وتعذّر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ و إنه ليخشى من تمادى
ذلك أن يحول حال [ أهل ] الإقليم[٢] ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ
وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

***

## فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم
## وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التى لاتنام ، وركنه الذى لا يُرام ، أن الناس بإقليم
مصر فى الجملة على سبعة أقسام : القسم الأول [ أهل ] الدولة ؛ [ و ] القسم الثانى
أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ؛ والقسم الثالث الباعة
وهم متوسطو الحال من التجار ، و يقال لهم أصحاب البزّ ، و يلحق بهم أصحاب
المعايش ، وهم السوقة ؛ [ و ] القسم الرابع أهل الفلح ، [ وهم ] أهل الزراعات
والحرث ، سكان القرى والريف ؛ والقسم الخامس الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧ ب) .

(٢) كتب (De Bouard : Sur L'èvolution Monètaire de l'Egypte Médiévale)
مقالة قيمة بالفرنسية فى موضوع النقود الإسلامية ، وهى منشورة فى (Rev. Soc. Econ.
Polit. Statis. Legis. XXX. PP. 427-459)

وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس أرباب الصنائع والأُجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة ، وهم السؤّال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم فى هذه المحن[١] على ما يبدو لهم . ولمن لا تأمّلَ عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له ، أنّ الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم [ صار الآن[٢] خراجها مائة ألف درهم ] . وهذا الظن ليس بصحيح (ص ١٢٣ ا) ، بل قلّت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل : و بيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحبّ واختار ، و يدّخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوسٌ ، هى قيمة ستمائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه فى اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان[٣] يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوى العالم[٤] من الخاصة والعامة بتفاوت [ ما بين ] سعر المبيعات الآن و بين

---

(١) فى و ، وفى ك أيضا (٤٥ ا) "هذا المحل" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٨ ا) .
(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٨ ا) .
(٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا "ما كان" .
(٤) فى جميع النسخ المتداولة هنا "العلم" .

سعرها قبل هذه المحن لبينّا ذلك ؛ ولا بد من الإلماع بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو أُلهِموا رشدهم ، ونَصَحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح ألبتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ؛ بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشريهم لنيلهم ما يحبّون من أعراضهم ، وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَـكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ .

وأما القسم الثانى ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم فى بضاعته ، فإنما يتعوّض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب ؛ ويَحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنـه من مؤونته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمّل لاتّضح له أنه لما كان أولا يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا ، أنها تغنى عنه فى كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد ، [ و ] فى الحقيقة إنما خسر ، ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ما له قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظنّ ، وكِذب ما كان يزعم ، وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البزّ وأرباب المعايش ، فإنهم فى (ص٢٣ب) هذه المحن يعيشون مما يتحصّل لهم من الربح ، فإنّ أحدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جدا ، وهو بعُيَيْد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بدّ له منه من الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الأُوّل .

على أننى راض بأن أحمل الهوى     وأخلص منـــه لا عَلَيّ ولا لِيَا

وأما القسم الرابع ، [ وهم ] أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم لما قدّمناه من شدّة السنين وتوالى المحن بقلة ريّ الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم

الذين ارتوت أراضيهم فى سِنِى المحل ، فنالوا من زراعتها أموالا جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ؛ على [ أن ] فيهم من عظمت ثروته ، ونخمت نعمته ، ونال ما أربى على مراده ، وزاد على [ ما ] أمّله ، وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم من الشهود[1] ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جارٍ من معلوم سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ، لسوء ما حلّ بهم . فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلا فإنّ ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثى مثقال[2] ، ينفق ذلك فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلّة والخصاصة ، وساءت أحوالهم ، وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والسوّاس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا ، إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلّب وعناء . وَلِلهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى معظمهم جوعا و بردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ .

* * *

---

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذى كان عمله أن يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به نفيا وإثباتا ، وهو أحد الذين جمعهم القلقشندى ( صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ) تحت باب كتّاب الأموال . انظر أيضا المقريزى ( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦ ) .

(٢) فى و "فانما ياخذ منها فلوسا ويكنى مثقال" ، وفى ك ( ٤٦ ا ) "فانما ياخد منها فلوسا او ثلثى مثقال" ، ويظهر أن صيغة م ( ٣٩ ا ) المثبتة هنا بالمتن هى الأقل غموضاً .

## (ص ١٢٤) فصل فى ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن وإيراد طرف من أخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فوز السّرْمَد ، أن الذى استقّر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه فى النقد الفلوسَ خاصة ، يجعلونها عِوضا عن المبيعات كلّها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور أموال التجارة ، وعامة مجابى السلطان ، ويصيّرونها قِيما عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لا نقد لهم سواها ولا مال إلا إياها ، على أنّ كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية [ وزنا ] [١] بستمائة درهم [ نقدا ] [٢] ، حسابا عن كل رطل وهو زنة [ مائة وأربعة [٣] وأربعون درهما وزنا ستة دراهم ، وعن كل درهم منها أوقيتان زنتهما ] أربعة وعشرون درهما — ؛ بدعة أحدثوها وبلية ابتدءوها ، لا أصل لها فى ملّة نبوية ، ولا مُستند لفعلها عن طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها فى الاقتداء بفعل أحد ممن غَبَر ، ولا ائتناسه [٤] بقول واحد من البشر ، سوى شىء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ، ومصير الكافة إلى القلّة ، وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة ، لِيَقْضِىَ اللهُ أمْرًا كَانَ مَفْعُولاً .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربعها [٥] كل مثقال منه إلى مائة وخمسين درهما من الفلوس ، وبلغ بثغر الإسكندرية كل مثقال إلى

---

(١ ، ٢) أضيف ما بين الحاصرتين للتوضيح . انظر ما يلى ص ٧٧ ، سطر ١ .
(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ا) ، وهو وارد فى ك أيضا (٤٦ ا) .
(٤) فى و "انتشابه" والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .
(٥) فى و "وريعها" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

ثلاثمائة درهم فلوسا . و بلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوسا . وانتهى الأردب من القمح إلى أر بعمائة وخمسين فلوسا غير الكلفة : وهى عن السمسرة[١] عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغر بلة ثلاثة دراهم ، وأجرة الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ؛ و يُتحصّل عن الأردب قمحا نقيا خمس و يبات فقط ، وينقص منه سدسه غَلَتا ، فإذاً لا يتهيأ كل أردب إلا من حساب [ ستمائة[٢] درهم فلوسا ] . و بلغ كل أردب من الشعير والفول ما ينيف عن ثلاثمائة [ درهم ] سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب — عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس — (ص ٢٤ ب) ، والرطل الواحد من اللحم البقرى النىء بسبعة [ دراهم[٣] ] فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج بمائة درهم الطائر الواحد — أى[٤] عشرين درهما فلوسا ، والطائر الواحد من الأوز من مائتى درهم كل طائر منها إلى خمسين درهما [ فلوسا[٥] ] ، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفى

---

(١) قدّر المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ — ٨٩) قيمة السمسرة عامة بأقل من هذا ، وذكر أن السلطان الملك الناصر محمد ألغى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ، ونصه : "ومما أبطل أيضاً نصف السمسرة ، وهو عبارة عن أن من باع شيئاً من الأشياء فإنه يعطى أجرة الدلال على ماتقرر من قديم ، عن كل مائة درهم درهمين . فلما ولى ناصر الدين ابن الشيخى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين ، فصار الدلال يعمل معدله ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع ؛ فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا ، حتى أبطل ذلك السلطان" .

(٢) موضع ما بين الحاصرتين بياض فى و ، وقد أضيف لفظ "ستمائة" من م (٣٩ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤٧ ا) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب) ، وهو أيضا فى ك (٤٧ ا) .

(٤) هذا اللفظ وارد فى جميع النسخ المتداولة فى هذه الحواشى بصيغة "الى" .

(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب — ٤٠ ا) .

درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقدح الواحد من لبّ اليقطين بمائة درهم وعشرين درهما فلوسا ، [ والقدح[1] من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا ] ، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكلّ قدح من بِذر الفجل بمائة وخمسين درهما فلوسا ، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوسا ، وكلّ قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتى درهم فلوسا ، [ والبطيخة الواحدة[2] فى أوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا ] ، وكل رطل من العنب فى أوانه بأربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوسا ، والسكّر كل رطل إلى سبعين درهما [ فلوساً[3] ] ، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهما [ فلوسا[4] ] ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوسا ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يُقَصّر ببضعة عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوسا ، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذى [ لم[5] ] يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالإسكندرية وتروجة كل قدح واحد من القمح إلى أربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهما فلوسا ، [ والطائر المتوسط[6] من الدجاج ببضعة وخمسين درهما فلوسا ] ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوسا ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوسا .

وبلغ كلّ قدح من بِذر الرجلة بالقاهرة إلى ستين درهما فلوسا وسبعين ،

---

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب — ٤٠ ا) .
(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ ا) ، حيث ورد أن ثمن الرطل من هذا النوع من الكتان "بضعة عشر درهما فلوساً" ، وليس عشرين كما هنا .
(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ ا) ، وهو فى ك أيضاً (٤٧ ب) .

والرطل الواحد من الكمثرى إلى بضعة وخمسين درهما ، والقنطار من الشيرخُشك[١] إلى ثلاثين ألف درهم [ فلوسا ] ، والقنطار من الترنجبين[٢] إلى خمسة عشر ألف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة من النَّيْلُوفر[٣] إلى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة إلى درهم [ فلوسا[٤] ] ونصف . وأبيع الفرّوج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ، وأبيع فى تركةٍ مَلّوطتان[٥] غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم وأربعين [ درهما[٦] ] فلوسا ، وبقية المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار (ص ١٢٥ ا) الفضة والذهب لا يجدها قد غَلَت[٧] إلا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دَهَى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنعَ من ذكره ، ولا أفظعَ من هوله ، فَسَدَت به الأمور ، واختلّت به الأحوال ، وآل أمر الناس

---

(١) ترجم (Dozy : Supp. Dict. Ar.) هـذا اللفظ الفارسى الأصل إلى (Sorte de manne) ، ومعناه نوع من المن أو البلسم ، ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة فى تلك العصور .

(٢) الترنجبين — ويقال الترنجبيل أيضاً — لفظ فارسى الأصل ، وهو نقلا عن محيط المحيط ، " طل أكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، وأكثر وقوعه على الحاج (كذا ) ، ويجمع كالمن ، وأجوده الأبيض ؛ [ وهو ] فارسى ، معناه عسل رطب ، وهو فى الخواص قريب من خيار الشنبر " . هذا وقد شرح (Dozy : Supp. Dict. Ar.) ذلك اللفظ بالآتى ، ونصه : (genêt d'Espagne, à fleurs jaunes, odorantes) ، أى عشب ذو زهر أصفر له رائحة ، وموطنه إسبانيا .

(٣) النيلوفر لفظ أعجمى — ويقال النينوفر أيضاً — وهو ضرب من الرياحين ، ينبت فى المياه الراكدة ، له أصل كالجزر ، وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فإذا ساوى سطحه الماء أورق وأزهر ، وإذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بزر أسود (محيط المحيط) ، ويقابله فى الإنجليزية (Nenuphar) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٧ ب) .

(٥) الملوطة — والجمع ملاليط وملوطات — كلمة يونانية الأصل ، وقد تسرّبت إلى العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهى حسبما ورد فى (Dozy : Dict. vêtements. PP. 412-413) الجبة تلبس فوق الفرجية (un ample vêtement de dessus) ، أوقميص واسع الأكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر (le vêtement de dessous des Mamlouks..., les manches très-amples) .

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ ا) .

(٧) فى و " قلت " ، والرسم المثبت هنا من م (٤٠ ب) .

بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال ، وَلَـكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاء .

***

## فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء

وإذ قد تقدّم من القول بيان الأسباب التى حصلت منها هذه المحن ، فبقى أن يَتعرّف مَنْ فتق الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، كيف العمل فى إزالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقول : اعلم أرشدك الله إلى صلاح نفسك ، وألهمك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة إنما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقدا . وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى أثمان مبيعاتهم وإعواض قِيَم أعمالهم بالفضة والذهب لاغير ، وذلك يسير على من يسّره الله له . وهو أن الفضة الخالصة — التى لم تضرب ولم تغشّ — سِعْرُ كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن نحاس ومكس للسلطان وثمن حطب وأجرة صُنّاع ونحو ذلك — بحكم سعر هذا الوقت — إلى ربع دينار ؛ فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهما معاملة ، [عنها من الذهب كما مرّ آنفا خمسة[1] مثاقيل وربع مثقال] . فبحكم ذلك يكون صرف[2] كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٨ ا) ، ويلاحظ أن صيغة م هنا (٤٠ ب) ينقصها عبارة "من الذهب".

(٢) فى و "ضرب" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤٠ ب) .

المضروب قِطَعا المسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ[1] .

فإذا وفّق الله تعالى مَنْ إليه أَمْرُ الرعيّة أن يأخذ [ ذلك القدر ] فى ضرب الفضة المعاملة ، فإنه يؤول[2] أمر الناس إن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد ، وعودِهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقِيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فإنه تبيّن كما ذُكِر أن المثقال من الذهب يُصرف (ص ٢٥ ب) بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما [ من ] الفضة ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل من الفلوس التى تعدّ فى كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلسا ، تُصرف فى محقّرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحطّ الأسعار ، وعما قليل لاتكاد توجد لضرب الناس لها أوانى ؛ وفى ذلك من صلاح[3] الأمور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرّفه ، ما لا حدّ له ، وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْـتُمْ لَا تَعْلَمُونَ .

***

## فصل فى بيان محاسن هذا التدبير
## العائد نفعه على الجمّ الغفير

اعلم جمّلك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعايب ، أن من مَلَكته العوائد ، واسترقّته المألوفات ، وقيّدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يَتَرَاءَ

(١) فى و "لعهدته" ، أو "لعمدته" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ا) .
(٢) فى و "لايول" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ا) .
(٣) فى و "مصالح" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ا) .

إلى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصوَّرَ سوى ما أحسّ ، فإنه يقول : "لا فائدة فى إتعاب فكرك و إطالة كدّك ، وتضريبِ رأى نفسك وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شىء من حالهما ، بغير زيادة[1] فى سعرهما ولا نقصان منه ألبتة". فنقول ، صدق الله العظيم [ حيث ] قال : هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، فإنه لا شك [ أن ] فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : إحداهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن فى أمور الأسعار وأحوال المبيعات ؛ والفائدة الثانية بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفلوس — اللذين هما النقد الرائج الآن — على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع ردّ الأحوال والرّفه والرخص إلى ما كانت عليه أولا قبل هذه المحن .

ولعمرى لا يجهل قدر هاتين[2] الفائدتين الجليلتين ، و يجحد[3] حق هاتين النعمتين العظيمتين ، مَنْ له أقلّ حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ، إلا مَنْ قصدَ أن يخون[4] عهد الله وأمانته فيما استرعاه من أمور عباده ، بإظهار الفساد وإهلاك العباد ، وَاللهُ لَا يَهْدِى كَيْدَ الْخَائِنِينَ . فأقول وبالله أستعين فهو المعين :

وما فاتنى نصركم باللسا ن إذا هو قد فاتنى باليد

اعلم وفقك الله إلى (ص١٢٦ ا) الإصغاء إلى الحق ، وألهمك نصيحة الخلق ، أنه قد تبيّن بما تقدّم أن الحال فى فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لاغلاء الأسعار . فلو وفّق الله من أسند إليه أمر عباده حتى ردّ المعاملات إلى ما كانت عليه قبلُ مِن المعاملة بالذهب خاصة ، وردّ قيم السلع ، وعوّض الأعمال كلها إلى

---

(١) فى و "بزيادة" ، والرسم المثبت هنا من م ( ٤١ ب ) .
(٢) فى جميع النسخ "هذين" .
(٣) فى و "يجهل" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .
(٤) فى و "يكون" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .

الدينار — أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، [ وردّ قيم الأعمال[١] وأثمان المبيعات إلى الدرهم ] ، لكان فى ذلك غياثُ الأمة وصلاح الأمور ، وتداركُ هذا الفساد المؤذن بالدمار .

وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولا ، وصار من يأتيه[٢] مال من خراج أرض أو أجرة عقار ، أو معلومِ سلطانٍ أو من وَقْفٍ أو قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك ذهبا أو فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ؛ فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكول [ ومشروب ] أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزلَ بنا الآن من اختلاف الأحوال ، إذا عُمِل ذلك لا يجد من صار إليه شىء من النقدين على ما تقرّر غبنا[٣] ألبتة ؛ لأن الأسعار حينئذ إذا نُسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنّا نعهد قبل هذه المحن ألبتة ، إلا أشياء معدودة سببُ غلائها أحد أمرين : الأول فساد نظر من أُسْنِد إليه النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر فى الغالب ؛ والثانى الجائحة[٤] التى أصابت ذلك الشىء حتى قلّ ، كما حصل فى لحوم الأبقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة[٥] ، وما حصل فى السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمان [ وثمانمائة ] ، وهذا يسير بالنسبة إلى الأول .

ومع ذلك فلو وُجِد من أُوْتِى توفيقاً وأُلهِم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤١ ب) .

(٢) فى و " وصار من ياتيه من مال او خراج ارض . . . " ، والصيغة المثبتة هنا من م (٤١ ب) .

(٣) فى و " غيره " ، وفى م (٤١ ب) " غبن " .

(٤) فى و " الحاجة " ، والرسم المثبت هنا من م (٤٢ ا) .

(٥) هنا دليل مادى آخر للبرهان على أن هذا الكتاب كتب فى سنة ٨٠٨ .

غيره ، إنما هو فلوس منسوبة إلى الأرطال كما تقدّم ، والذهب والفضة وسائرُ المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعمْ ، وخراج الأرضين إنما ينسب إلى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهماً من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهماً (ص ٢٦ ب) من الفلوس ، والثياب والسلع كلّها ، والخراج فى الإقليم كلّه ، كلّ كذا من كذا بكذا وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدرى كل ذى حسّ ، وإن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة ، أنّ المال إنما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضى ، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال ، أو من وجوه البرّ والصِلات ، وأنه لابدّ وأن يُصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، إما على وجه الاقتصاد[1] ، أو فى سبيل السرف والتبذير . فإذا صار إلى أحد مبلغٌ ما من هـذه الفلوس ، وأنفقه فى سبيل من سبل أغراضه ، فإنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه .

وبيان ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهباً بحسابه ؛ فإن كان مثلا إنما وردت إلى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية يشترى بهذه الستين ألف درهم ، التى وزنُها مائة قنطار من الفلوس ، وعنها من الذهب [ بحسابه[2] ] ، ما زنته من اللحم سـتة وستون قنطاراً وثلث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هـذه المحن كان يُشترى بالسـتين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حساباً عن كل قنطار أربعين درهما ، وفَرْقٌ عظيم وغبن فاحش ما بين الأول والثانى .

---

(١) فى و "الافساد" ، والرسم المثبت هنا من م (٤٢ ا) .

(٢) بياض فى و ، وكذلك م (٤٢ ب) .

واعتبرْ ذلك فى سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتَنَزَّلْ إلى أموال الأمراء ، ثم إلى مَنْ دونهم مِنْ رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة وأعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فإنّك تجد مثلا الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم ، حسابا عن كل يوم عشرة دراهم ، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على[1] عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم [ الفضة ] مثلا ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلا درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم إنما تصير إليه العشرة فلوسا زنتها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن (ص ١٢٧ ا) يشترى ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ، ويصرف فى توابلها [ و ] ما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً ؛ وأنَّى يستطيع مَنْ متحصّله عشرةٌ أن ينفق سبعة وثلاثين فى غداء واحد ، سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك ، [ مما يطول[2] سرده ، ويكفى فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته ] . فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر ، وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرّفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ .

فلو وفّق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى ردّ النقود على ما كانت عليه أولا ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه . فإن الغداء الذى قلنا إن قيمته الآن سبعة

(١) فى و "الى" ، والرسم المثبت من م (٤٢ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٢ ب) .

وثلاثون درهما من الفلوس يُدفع فيــه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التى زنتها عشرة أواقٍ . فإذاً ليس بالناس غلاء ، إنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلّة والذلّة ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَلِيُذِيقَهُمْ بعْضَ الّذِى عَمِلُوا وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع [1] عن قلبه ، وهداه إلى إغاثة العباد وعمارة البلاد ، ولِلهِ الأمرُ مِنْ قبلُ وَمِنْ بَعْدُ .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسّر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة ، والله يهدى من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبىّ بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرّم سنة ١١٠١ [ هـ ] ، على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى ، إمام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

---

(١) فى و "الطبع" ، والرسم المثبت هنا من م (٤٣ ا) .

# كشاف أبجدى عام

